الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

(تقرير الربع الرابع من عام 2022)

من 2022/10/1-2022/12/31

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي والتمويل متناهى الصغر.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... 10

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري 14

رابعاً: التأجير التمويلي..... 18

خامساً : نشاط التخصيم 20

سادساً: سادساً: التمويل الاستهلاكي..... 22

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر..... 24

ثامناً: أخبار الهيئة..... 34

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم وسندات)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	أكتوبر -ديسمبر 2022	أكتوبر -ديسمبر 2021	معدل التغير %
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم (تأسيس + زيادة رأس المال) (بالمليون جنيه)	67,082.77	68,049.73	-1%
إجمالي (تعديل قيمة اسمية، وتخفيض رأس المال)	24,226.02	6,841.15	254%
إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم[1]	15,012.70	15,971.80	-6%
إجمالي قيمة الإصدارات	106,321.48	90,862.68	17%

يتضح من البيانات زيادة قيمة الإصدارات الجديدة بصفة عامة في الربع الرابع من عام 2022 بنسبة بلغت نحو 17%.

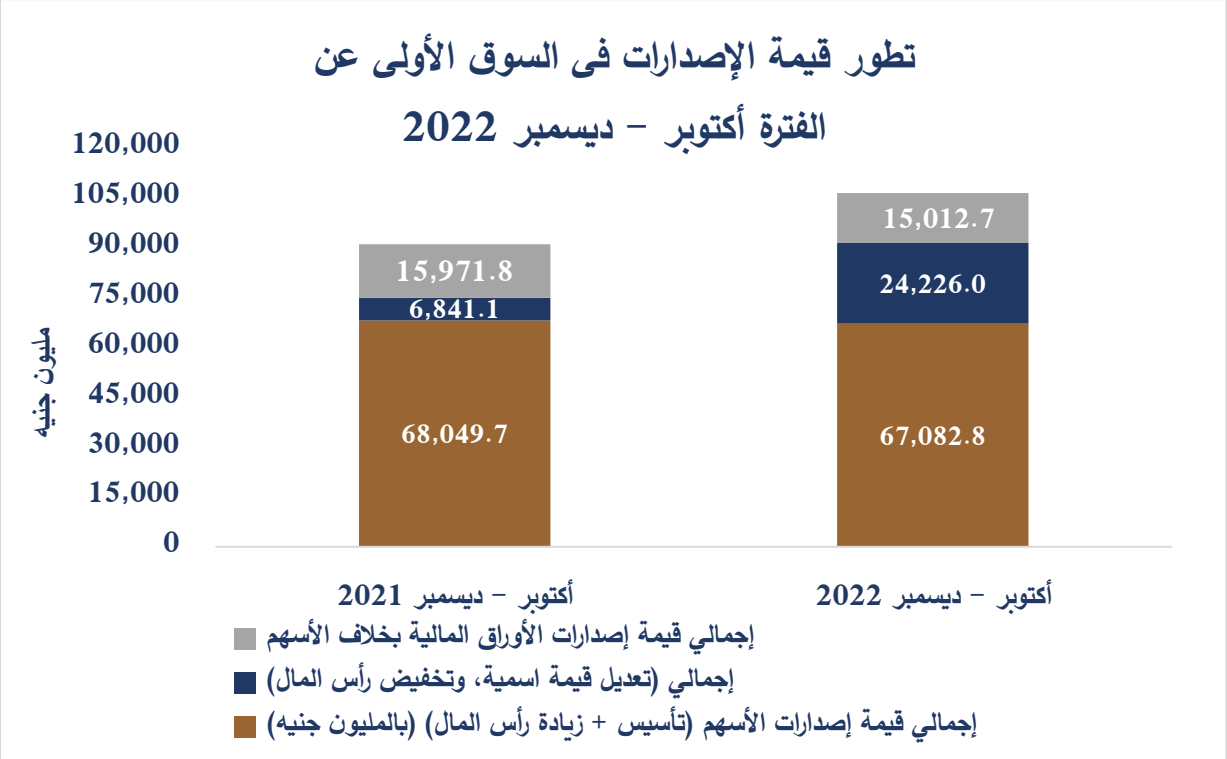

[1] تشمل كل من إصدارات سندات التوريق، سندات الشركات وإصدارات الصكوك خلال الربع الرابع 2022.

2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق ديسمبر 2022	إغلاق ديسمبر 2021	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	14,598.53	11,949.18	22.17%
EWI EGX70	2,801.93	2,201.79	27.26%
EGX100 EWI	4,145.50	3,255.21	27.35%
مؤشر تميز	3,567.30	4,073.21	-12.42%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع عن عامي 2022&2021)

EGX 30 (01/10/2022 – 31/10/2022)

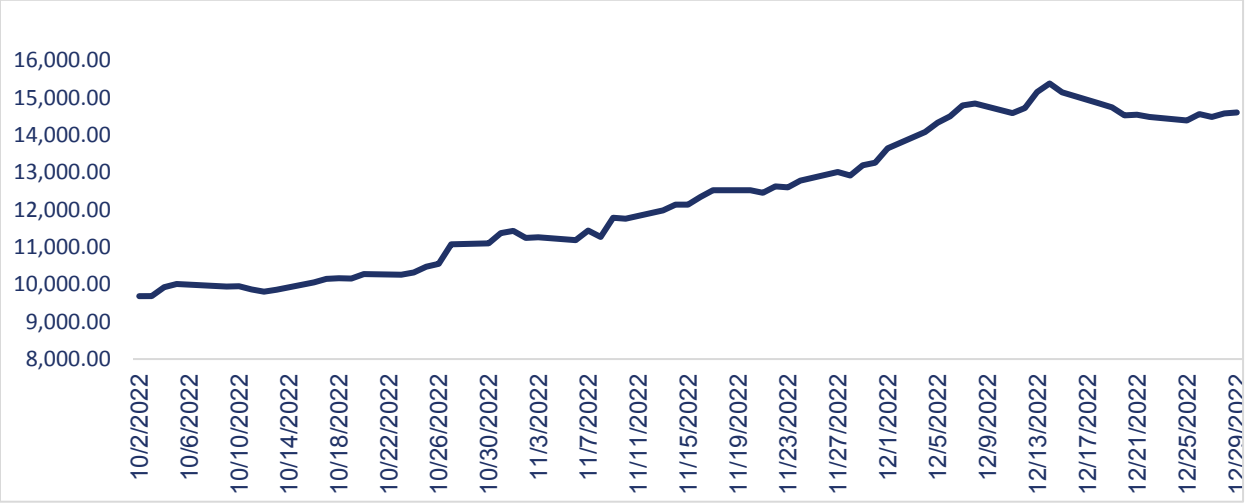

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (أكتوبر – ديسمبر 2022):

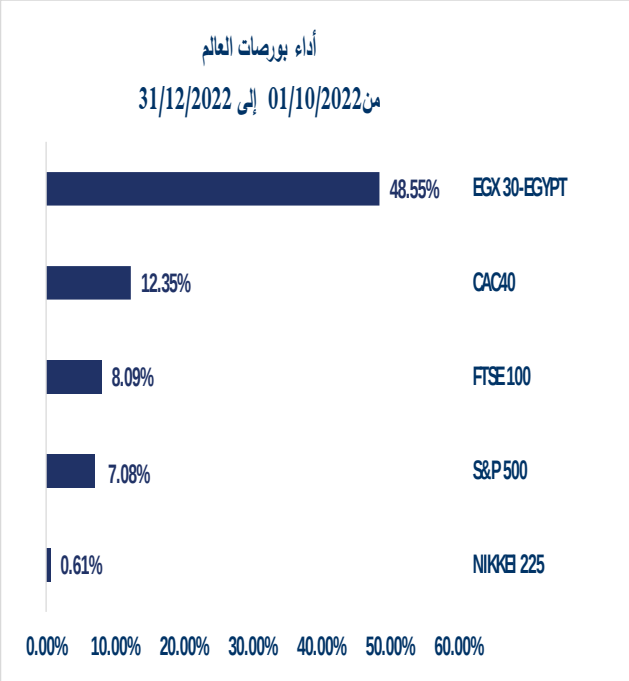

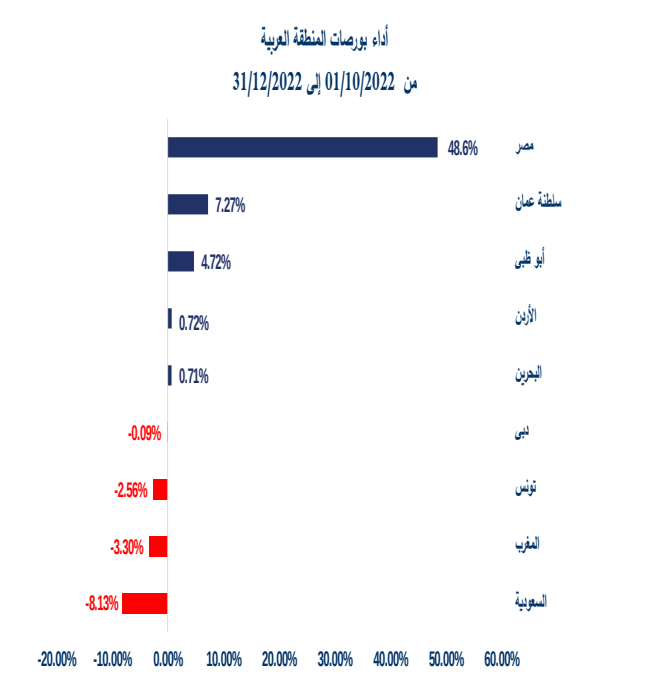

Market	Index
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM 30 (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX 30
United Kingdom	FTSE 100
France	CAC40
USA	S&P 500
Japan	NIKKEI 225

تعاملات المستثمرين خلال الفترة أكتوبر –ديسمبر 2022:

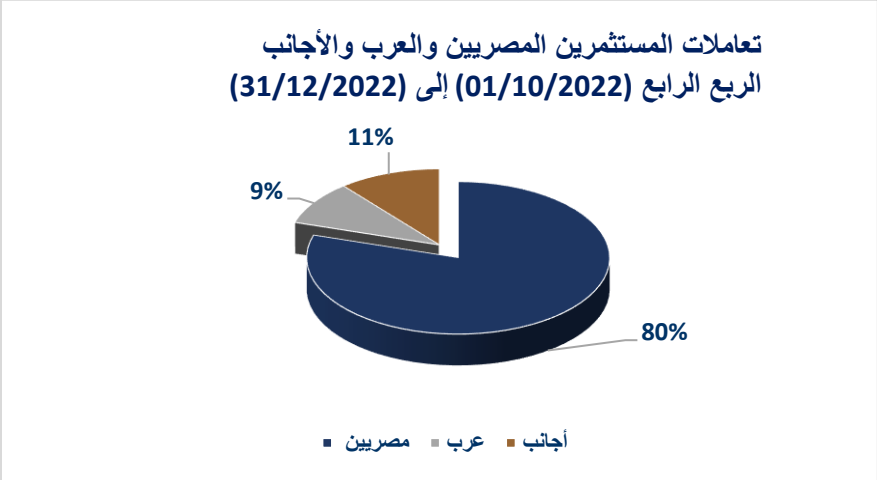

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين خلال الفترة على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 80% ثم الأجانب بنسبة 11% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 9%.

ب–إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات**

جدول (1–3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات

البيـــــان	أكتوبر – ديسمبر 2022	أكتوبر – ديسمبر 2021	معدل التغير (%)
الأسهم المقيدة (داخل المقصورة) –تشمل بورصة النيل (بالمليون جنيه)	114,754.50	97,207.75	18.05%
بورصة النيل (بالمليون جنيه)	472.97	585.44	-19.21%
الأسهم غير المقيدة (خارج المقصورة) –OTC (بالمليون جنيه)	68,214.51	28,358.86	140.54%
السندات (بالمليون جنيه)	30,580.37	140,915.68	-78.30%
صناديق المؤشرات (بالمليون جنيه)	13.59	0.44	2981.14%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	213,562.96	266,482.73	-19.86%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	45,039.19	29,772.00	51.28%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع من عامي 2021 & 2022).

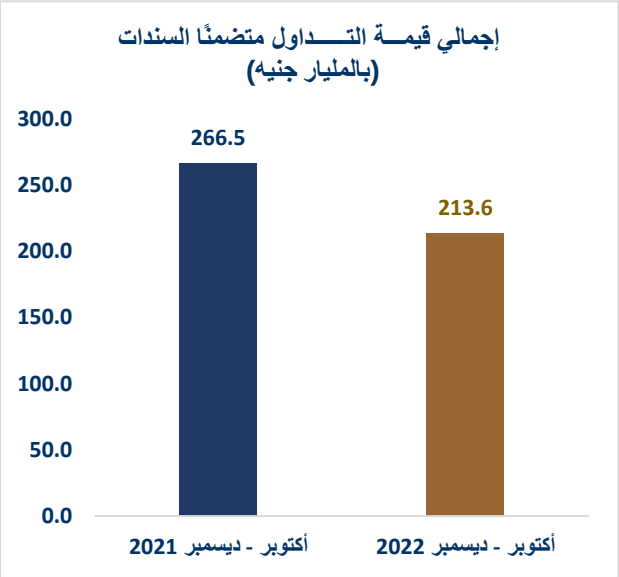

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين أن إجمالي قيمة التداول (الأسهم والسندات) انخفضت في الربع الرابع من عام 2022 بالمقارنة بالربع الرابع من عام 2021، من نحو 266.5 مليار جنيه إلى نحو 213.6 مليار جنيه بمعدل انخفاض بلغ 19.86 %.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الأول من عام 2022

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 961.2 مليار جنيه في نهاية الربع الرابع من عام 2022 وذلك بزيادة بلغت نحو 25.55%عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي[2] بنهاية الفترة نحو 12.26% كما يلي:

جدول (1-4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيـان	إغلاق ديسمبر 2022	إغلاق ديسمبر 2021	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	961.2	765.6	25.55%
رأس المال السوقي لـ EGX30	629.5	414.7	51.80%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	1.4	2.5	-44.00%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع من عامي 2021 & 2022).

[2] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 7842.5 مليار جنيه لعام 2022/2021 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (أكتوبر إلى ديسمبر 2022):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أكتوبر-ديسمبر 2022	أكتوبر-ديسمبر 2021	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	6,587.9	4,868.9	35.31%
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	7,972.1	6,549.7	21.72%
إجمالي	14,560.0	11,418.6	27.51%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	2,961.0	2,750.8	7.64%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	4,010.3	3,079.8	30.21%
إجمالي	6,971.3	5,830.6	19.56%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

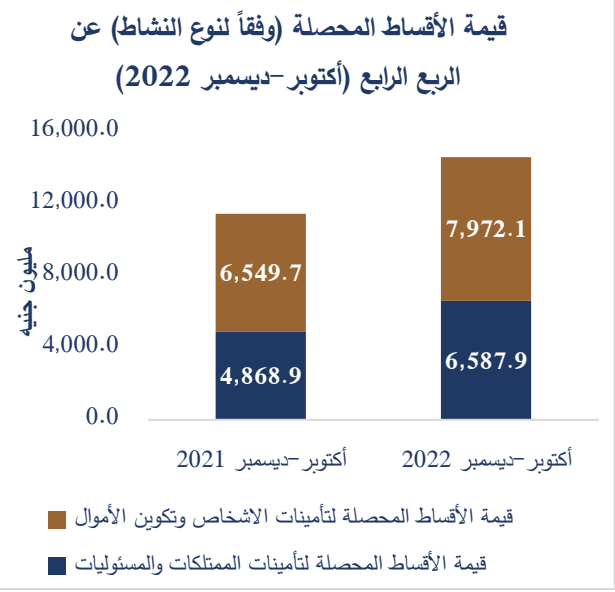

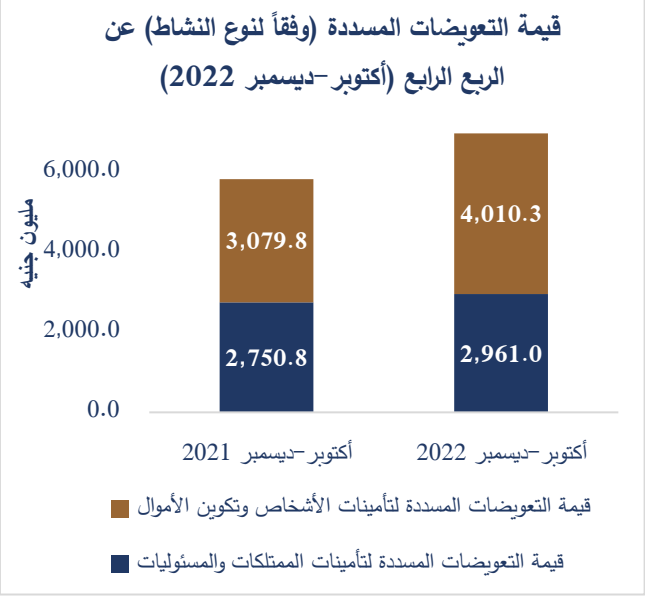

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (أكتوبر إلى ديسمبر 2022):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أكتوبر-ديسمبر 2022	أكتوبر-ديسمبر 2021	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	12,389.3	10,059.7	23.16%
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	2,170.7	1,358.9	59.74%
إجمالي	14,560.0	11,418.6	27.51%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	6,230.5	5,174.7	20.40%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	740.8	655.9	12.94%
إجمالي	6,971.3	5,830.6	19.56%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

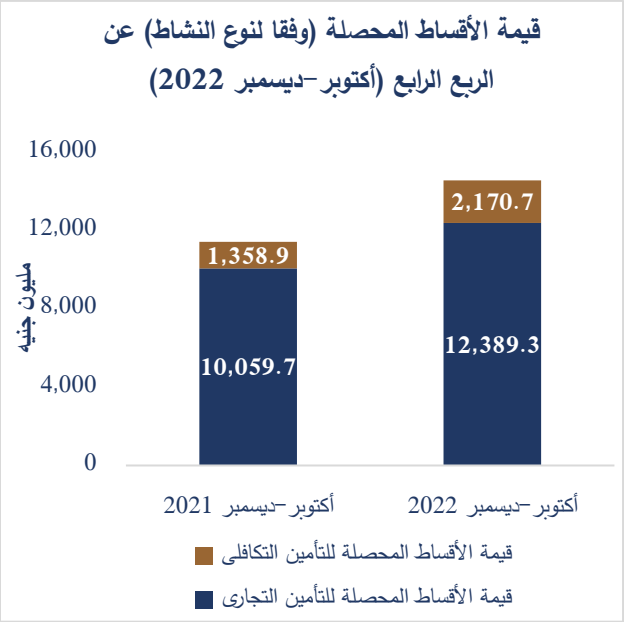

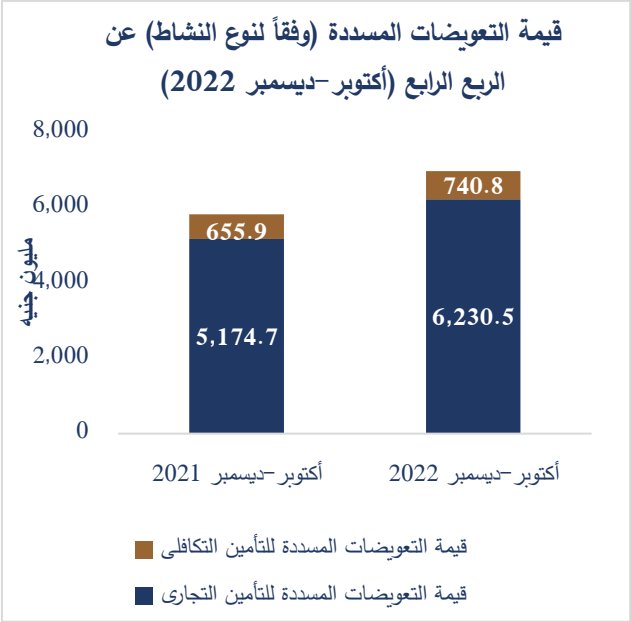

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى ديسمبر 2022	حتى ديسمبر 2021
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى	41	42
مجمعات التأمين	6	6
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى ديسمبر 2022	حتى ديسمبر 2021
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	96	92
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	14345	13089
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	29	22
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	311	375
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	10	9
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	378	367
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	52	50

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 5.4 مليار جنيه عن الربع الحالي (2022/10/1-2022/12/31) مقابل نحو 4.0 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 35%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الرابع من عام 2022:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (أكتوبر-ديسمبر 2022)

	عدد المستثمرين		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	أكتوبر-ديسمبر 2022	أكتوبر-ديسمبر 2021		أكتوبر-ديسمبر 2022	أكتوبر-ديسمبر 2021	
الإجمالي	1111	1988	-44.11%	1957.2	2611.7	-25.06

يتضح من الجدول انخفاض عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2022/10/01-2022/12/31) بنسبة تصل إلى44.11% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2021، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد انخفضت بنحو25.06% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق.

جدول (3-2) عدد المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (أكتوبر-ديسمبر 2022)

الدخل الشهري بالجنيه	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2021		معدل التغير %
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
حتى 2500	12	1.08%	250	12.58%	-95.20%
أكبر من 2500 -3500	2	0.18%	311	15.64%	-99.36%
أكبر من 3500	1097	98.74%	1427	71.78%	-23.13%
الإجمالي	1111	100.00%	1988	100.00%	-44.11%

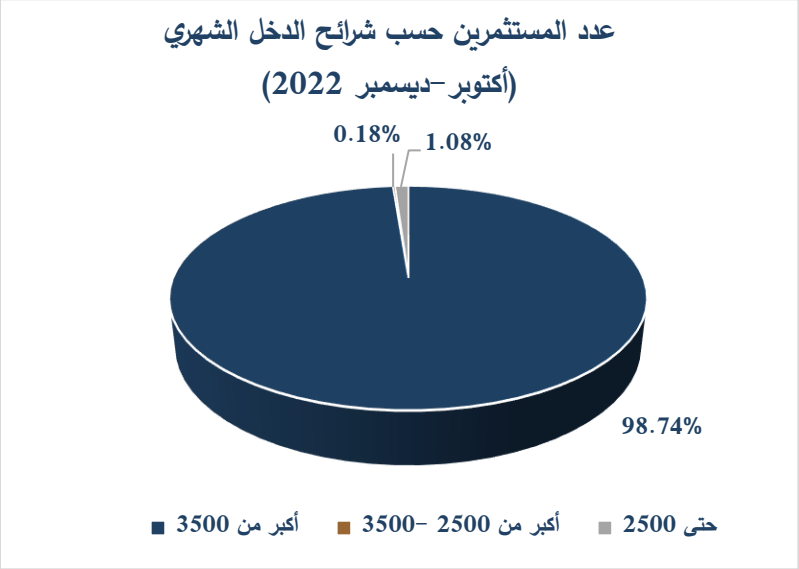

يتضح من كل من الجدول والرسم البياني السابقين استحواذ المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (أكبر من 3500 جنيه) نحو نسبة 98.74%، في حين بلغ نصيب ذوي شرائح الدخل الشهري (حتى 2500 جنيه) على نسبة في عدد المستثمرين بلغت نحو 1.08% وذلك في الربع االرابع من عام 2022 (2022/10/1-2022/12/31).

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (أكتوبر-ديسمبر 2022)

فئة المساحات م2	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2021		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
من 0 -66 م2	74	6.66%	115	5.78%	-35.65%
من 66-86 م2	272	24.48%	84	4.23%	223.81%
أكبر من 86 م2	765	68.86%	1789	89.99%	-57.24%
الإجمالي	1111	100.00%	1988	100.00%	-44.11%

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو 68.86% في الربع الرابع من عام 2022، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 89.99%.

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (أكتوبر-ديسمبر 2022)

نوع الغرض	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2021		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
سكنى	1091	98.20%	1825	91.80%	-40.22%
أخرى	20	1.80%	163	8.20%	-87.73%
الإجمالي	1111	100.00%	1988	100.00%	-44.11%

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (أكتوبر-ديسمبر 2022)

نوع العميل	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2021		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	
عادى	829.2	42.37%	995.5	38.12%	-16.71%
عميل صندوق	6.6	0.34%	124.2	4.76%	-94.70%
محافظ مشتراه	1121.4	57.30%	1492.0	57.13%	-24.84%
الإجمالي	1957.2	100.00%	2611.7	100.00%	-25.06%

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3– 6) شركات التمويل العقـاري الجديدة

البيـــان	في نهاية ديسمبر 2022	في نهاية ديسمبر 2021	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	17	16	6.3%
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	3134.1	2779.4	12.8%

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 17 بنهاية الربع الرابع لعام 2022، مقابل 16 شركة في نهاية الربع الرابع عام 2021 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلـغ عـدد خبـراء التقيـيم العقـاري فـي نهايـة الربـع الرابـع مـن عـام 2022 نحـو (190) خبيـر، بالمقارنـة بعـدد بلـغ (181) خبيـر تقيـيم عقـاري فـي نهايـة الفتـرة المثيلـة مـن عـام 2021 بمعـدل ارتفـاع بلـغ 4.97% كمـا يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقـاري في نهاية سبتمبر عام 2022

البيـــان	في نهاية ديسمبر 2022	في نهاية ديسمبر 2021	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	190	181	4.97%

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	أكتوبر-ديسمبر 2022	أكتوبر-ديسمبر 2021	معدل التغير %
عدد العقود	711	837	-15.05%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	23,209.8	21,595.0	7.48%

شهدت الفترة من أكتوبر-ديسمبر عام 2022 ارتفاعًا في هذا النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2021، حيث تزايدت خلال الفترة لتصل إلى نحو 23.2 مليار جنيه مقارنةً بـ 21.6 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 7.48%، بينما انخفض عدد العقود إلى 711 عقدًا مقارنة بـ 837 عقدًا وبمعدل انخفاض بلغ 15.05%. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

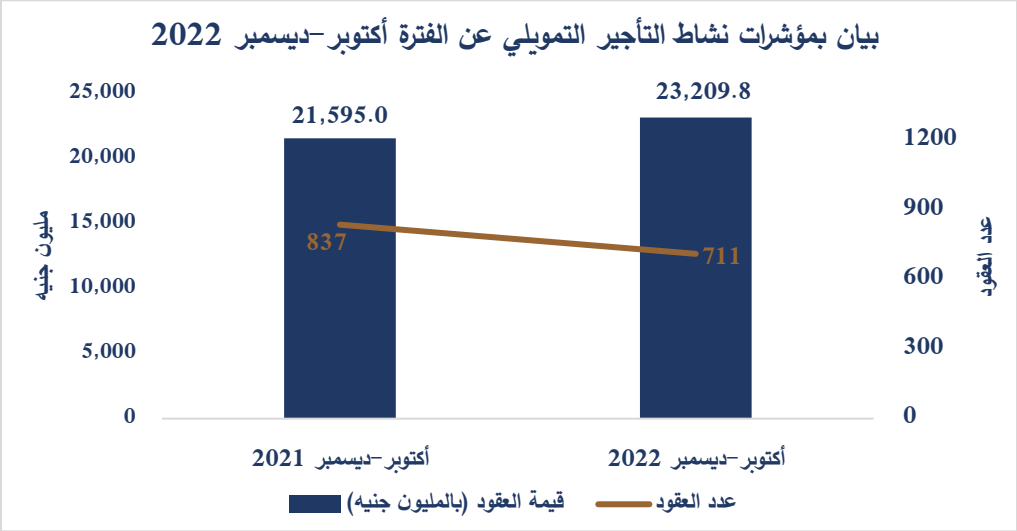

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2021	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	19,509.7	84.06%	18,027.6	83.48%
2	سيارات نقل	972.4	4.19%	1,114.2	5.16%
3	آلات ومعدات	893.8	3.85%	565.7	2.62%
4	معدات ثقيلة	740.8	3.19%	650.3	3.01%
5	خطوط إنتاج	434.0	1.87%	183.4	0.85%
6	سيارات ملاكي	326.5	1.41%	321.6	1.49%
7	بواخر	12.3	0.05%	127.6	0.59%
8	أجهزة مكتبية	0.0	0.00%	434.9	2.01%
9	أخرى	320.3	1.38%	169.7	0.79%
	الإجمالي	23,209.8	100.00%	21,595.0	100.00%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (أكتوبر-ديسمبر 2022) شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 19.5 مليار جنيه وبنسبة 84.06% من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائمًا إلى قروض لتنفيذه) وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 83.48% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط سيارات النقل باستحواذه على 4.19% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بـ 1 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط المعدات الثقيلة بقيمة عقود بلغت نحو 0.9 مليار جنيه وبنسبة 3.85% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

خامساً: نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 14.3 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2022 بالمقارنة بنحو 10.5 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2021، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 35.9%.

جدول (5-1) حجم الأرصدة المدينة

البيان	في نهاية ديسمبر 2022	في نهاية ديسمبر 2021	معدل التغير %
حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	14287.4	10512.8	%35.9
الشركات المحيلة (العملاء)	543	437	%24.3

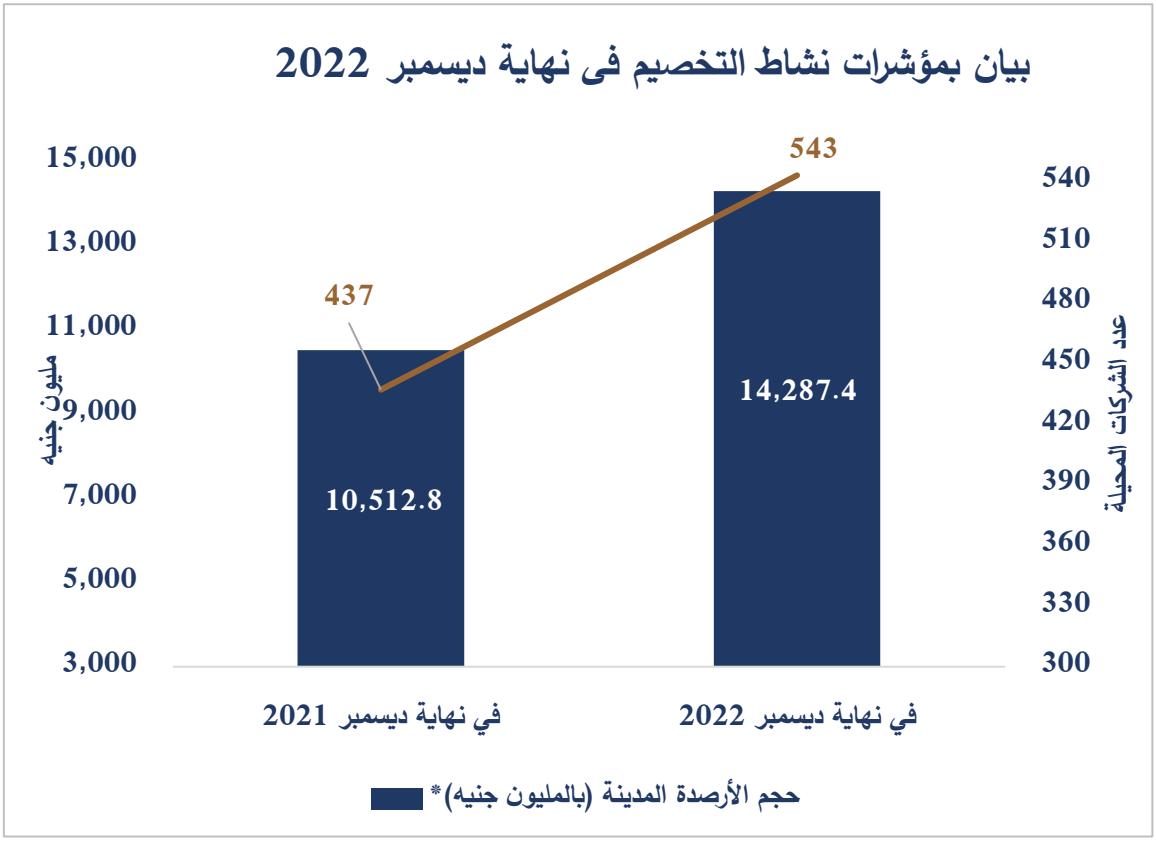

حجم الأوراق المخصمة

جدول (5-2) حجم الأوراق المخصمة

البيان	أكتوبر - ديسمبر 2022	أكتوبر - ديسمبر 2021	معدل التغير %
إجمالي حجم الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	10367.5	7352.2	%41
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	6767.4	4866.3	%39.1
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	3600.1	2485.9	%44.8

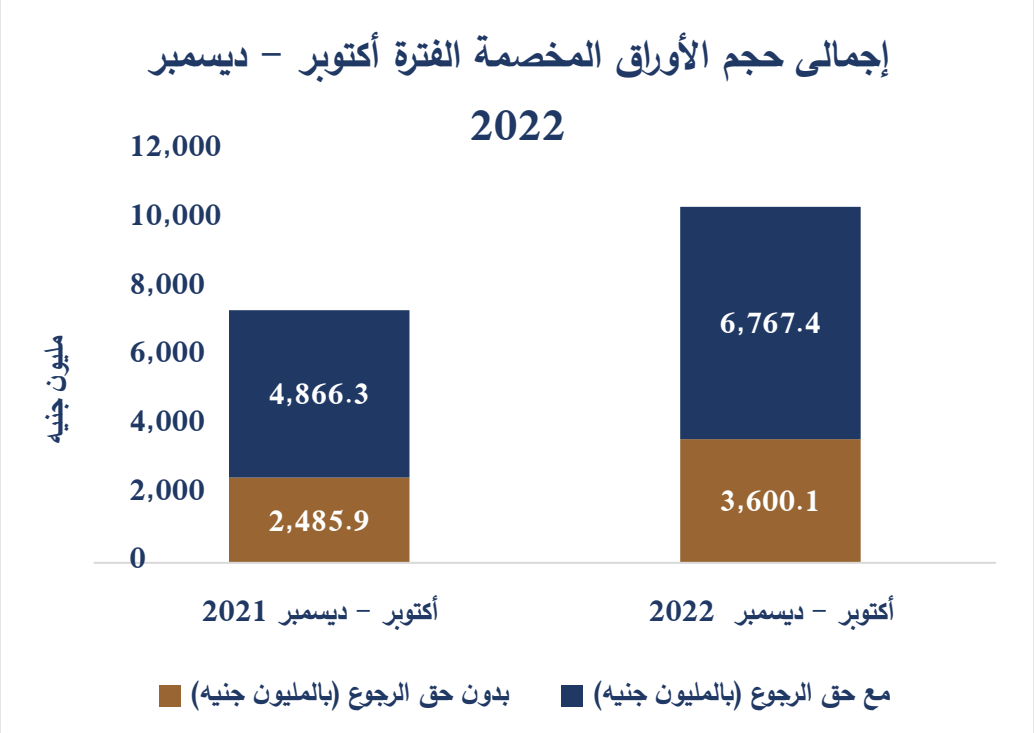

جدول (5-3) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية ديسمبر 2022	في نهاية ديسمبر 2021
إجمالي عدد الشركات المقيدة (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	32	29

سادساً: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي كما أن يستفيد به الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي (Financial Inclusion) الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم 18 لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	أكتوبر-ديسمبر 2022	أكتوبر-ديسمبر 2021	معدل التغير %
عدد العملاء (بالألف)	765.2	410.0	86.6%
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	8,709.6	5,587.5	55.9%

بلغ عدد عملاء التمويل الاستهلاكي ما يزيد عن 765.2 ألف عميل خلال الربع الرابع (أكتوبر-ديسمبر) 2022 وذلك مقارنة بحوالي 410 ألف عميل خلال الربع المناظر من العام السابق محققًا معدل نمو بلغ 86.6%، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 8.7 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2022 مقارنة بـ 5.6 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل زيادة بلغ 55.9%.

ومن الجدير بالذكر، أن آليات التمويل الاستهلاكي تساعد على زيادة الطلب المحلي وبالتالي زيادة الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي، كما أنها تدفع القطاع العائلي إلى استخدام أفضل للموارد وإلى زيادة قدرته على التخطيط والادخار.

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلع والخدمات	أكتوبر-ديسمبر 2022	
		إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
1	الأجهزة الكهربائية والالكترونيات	3,328.7	38.22%
2	شراء سيارات ومركبات	2,275.7	26.13%
3	الأثاث وتجهيزات المنازل	641.1	7.36%
4	الملابس والاحذية والشنط والساعات والمجوهرات والنظارات	485.5	5.57%
5	سلع معمرة أخرى	473.0	5.43%
6	المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل لتجارية المختلفة	373.9	4.29%
7	التشطيبات والتجهيزات المنزلية	267.1	3.07%
8	قطع غيار المركبات وسيارات الركوب بجميع أنواعها	143.4	1.65%
9	المواد الغذائية	134.7	1.55%
10	أخرى	586.5	6.73%
الإجمالي		8,709.6	100.00%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (أكتوبر-ديسمبر) 2022 شهدت استحواذ الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 3.3 مليار جنيه وبنسبة 38.22% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب شراء السيارات والمركبات باستحواذه على 26.13% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت 2.3 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث الآثاث وتجهيزات المنازل بقيمة تمويل بلغت نحو 0.6 مليار جنيه وبنسبة 7.36% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

نهاية الربع الرابع من عام 2022 مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2021

أولًا: تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية):

جدول (7-1) أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لكل فئة (أ – ب – ج، والشركات)

الفئة	نهاية الربع الرابع من عام 2022				نهاية الربع الرابع من عام 2021			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
شركات	1737.12	44.08%	23442.62	60.56%	1458.89	41.74%	15538.28	57.34%
جمعيات (أ)	1958.86	49.70%	13708.21	35.42%	1788.52	51.17%	9985.23	36.85%
جمعيات (ب)	90.57	2.30%	675.43	1.74%	92.67	2.65%	741.00	2.73%
جمعيات (ج)	154.67	3.92%	881.08	2.28%	155.26	4.44%	833.16	3.07%
الإجمالى	3941.22	100.00%	38707.34	100.00%	3495.34	100.00%	27097.67	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الرابع من عام 2022 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 42.85% حيث بلغت نحو 38.7 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2021 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 27.1 مليار جنيه.

كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 12.76% حيث بلغ العدد حوالي 3.9 مليون مستفيد في نهاية الربع الرابع عام 2022، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2021 والذي كان فيه عدد المستفيدين نحو 3.5 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الرابع من عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 23.4 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.7 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية بالربع الرابع من عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 15.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.5 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 60.56%، بينما احتلت المركز الثاني من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 44.08%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الرابع عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 13.7 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 2 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 10 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.8 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 35.42%، بينما احتلت المركز الأول من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 49.7%

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الرابع من عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 675.4 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 90.57 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 741 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 92.7 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 1.74%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.30%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الرابع لعام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 881.1 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 154.7 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2021، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 833.16 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 155.3 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 2.3%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 4%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقًا لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي):

جدول(7-2) تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

	نهاية الربع الرابع من عام 2022				نهاية الربع الرابع من عام 2021			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
تجاري	2510.12	63.69%	23132.42	59.76%	2274.28	65.07%	16477.74	60.81%
خدمي	531.15	13.48%	5315.96	13.73%	446.31	12.77%	3724.81	13.75%
زراعي	647.43	16.43%	7623.38	19.69%	564.54	16.15%	5158.99	19.04%
إنتاجي	252.51	6.41%	2635.58	6.81%	210.21	6.01%	1736.12	6.41%
الإجمالى	3941.22	100.00%	38707.34	100.00%	3495.34	100.00%	27097.67	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الرابع لعام 2022 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2021 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الرابع عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 23.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.5 مليون مستفيد

مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الرابع عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 16.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.3 مليون مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 60%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 63.7%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الرابع الأول عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 5.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 531 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 3.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 446 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.7 %، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 13.5%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الرابع عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 7.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 647.4 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 5.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 564.5 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 19.7%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 16.4%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الرابع لعام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو2.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 252.5 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 210 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 6.8%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.4%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

جدول (7-3) تحليل أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث)

	نهاية الربع الرابع من عام 2022				نهاية الربع الرابع من عام 2021			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
ذكور	1582.12	40.14%	20632.54	53.30%	1329.63	38.04%	14255.64	52.61%
إناث	2359.10	59.86%	18074.81	46.70%	2165.71	61.96%	12842.03	47.39%
الإجمالى	3941.22	100.00%	38707.34	100.00%	3495.34	100.00%	27097.67	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الرابع عام 2022 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2021 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الرابع 2022 نحو 20.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الرابع 2021 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 14.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.3 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الرابع 2022 المركز الأول بنسبة 53.3%، بينما احتلت المركز الثاني بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 40.14%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الرابع عام 2022 نحو 18.1 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.4 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2021 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 12.8 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.2 مليون مستفيدة.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الرابع 2022 المركز الثاني بنسبة 46.7% بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 59.86%.

ثانيًا: تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر):

جدول(7-4) تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر) وفقاً لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

	نهاية الربع الرابع من عام 2022				نهاية الربع الرابع من عام 2021			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
تجاري	1.23	8.98%	0.88	8.76%	1.92	22.90%	0.60	23.22%
خدمي	4.71	34.43%	3.37	33.42%	4.04	48.22%	1.27	49.39%
زراعي	5.36	39.18%	4.22	41.88%	0.05	0.57%	0.03	1.28%
إنتاجي	2.38	17.42%	1.61	15.94%	2.37	28.30%	0.67	26.10%
الإجمالى	13.69	100.00%	10.09	100.00%	8.38	100.00%	2.57	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الرابع لعام 2022 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2021 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الرابع الأول عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.4 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 4.7 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.3 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 4 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثاني بنسبة 33.4%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 34.4%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الأول في نهاية الربع الرابع عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 4.22 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 5.36 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 0.03 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.05 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الأول بنسبة 41.9%، والمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 39.2%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الرابع لعام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو1.6 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو2.4 ألاف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 0.67 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.37 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الثالث بنسبة 15.9%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 17.42%.

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الرابع في نهاية الربع الرابع عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.88 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1.23 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 0.7 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.37 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الرابع بنسبة 8.76%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 8.98%.

ثالثاً: تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

جدول(7-5) تحليل أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وفقاً لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

	نهاية الربع الرابع من عام 2022			
	عدد المستفيدين	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
تجاري	1488	73.26%	1323.08	71.65%
خدمي	295	14.52%	298.10	16.14%
زراعي	130	6.40%	82.07	4.44%
إنتاجي	118	5.81%	143.36	7.76%
الإجمالى	2031	100.00%	1846.60	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشاط التجاري في المركز الأول في نهاية الربع الرابع من عام 2022 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1323 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1488 مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 71.65%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 73.26%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية الربع الرابع من عام 2022 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 298 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 295 مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي نسبة 16.14%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 14.52%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

جاء النشاط الإنتاجي والحرفي في المركز الثالث في نهاية الربع الرابع من عام 2022 من حيث أرصدة التمويل والمركز الرابع من حيث عدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 143.36 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 118 مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي نسبة 7.8%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 5.8%.

النشاط الزراعي:

جاء النشاط الزراعي في المركز الرابع في نهاية الربع الرابع من عام 2022 من حيث أرصدة التمويل والمركز الثالث من حيث عدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 82.07 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 130 مستفيد. واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي نسبة 4.4%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.4%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (1000) في نهاية الربع الثالث عام 2022.

جدول (7–6) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الرابع من عام 2022

الفئة	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	عدد المنافذ القائمة
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	23	959	982
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	11	79	90
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	944	85	1029
شركات تمويل المشروعات متناهية الصغر	22	1588	1610
الإجمالي	1000	2711	3711

جدول (7–7) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الرابع من عام 2022

البيـــان	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	إجمال عدد المنافذ
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	2	407	409
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	1	1	2
الإجمالي	3	408	409

ثامناً: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

- **الرقابة المالية تلقي كلمة افتتاحية في فعاليات المؤتمر العربي للتقاعد والتأمينات الاجتماعية**

شاركت الهيئة في فعاليات مؤتمر العربي للتقاعد والتأمينات الاجتماعية" آفاق أنظمة التقاعد العربية للعام 2050 وذلك لمناقشة التحديات التي تواجهها أنظمة التقاعد بالعالم العربي وكيفية التغلب عليها. حيث اكدت على أهمية تطوير الهياكل الاستثمارية لصناديق التأمين الخاصة ضرورة لاستدامة عملها في خدمة الاقتصاد القومي وأصحاب الاشتراكات وذلك نظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع صناديق التأمين الخاصة في جذب المدخرات الوطنية ومد المظلة التأمينية لمختلف فئات الشعب خاصة في ظل استمرار وجود فئات عريضة من المصريين غير مشمولين بالرعاية التأمينية وهو الأمر الذي يتطلب معه تقديم الدعم الكامل لهذا القطاع الهام.

وتواصل الهيئة العامة للرقابة المالية جهودها للارتقاء بقطاع صناديق التأمين الخاصة سعيا منها إلى حماية كافة الأطراف المتعاملة وكذا إيمانا بأهمية زيادة مظلة الحماية الاجتماعية وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات والتغطيات التأمينية التي تقدمها صناديق التأمين الخاصة وصناديق التقاعد بشكل عام.

- **رئيس الوزراء يصدر قرارا بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال**

أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار بتعديل أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، تضمن المواد المنظمة لعمل صناديق الاستثمار وكذلك استحداث مواد جديدة لتنظيم إصدار سندات التنمية المستدامة، وذلك لمزيد من التيسير في عمل صناديق الاستثمار، ودعم جهود الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.و الذى تضمن استحداث أنواع جديدة من السندات، هي؛ سندات التنمية المستدامة، والسندات المرتبطة بالتنمية المستدامة، والسندات ذات البعد الاجتماعي، وسندات تمكين المرأة، وسندات المناخ، والسندات البُنية (الانتقالية). أن التعديلات الجديدة ستؤثر بشكل ملحوظ على بيئة الاستثمار بتوجيه فكر المستثمرين إلى أهمية مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية في مشروعاتهم بما يعمل على إعادة ترتيب أولويات الاستثمار من خلال زيادة المشروعات ذات الأثر الاجتماعي والبيئي الإيجابي، فضلاً عن دورها في جذب الاستثمار الأجنبي للأسواق المحلية في ظل التوجه الدولي لإصدار تلك السندات، حيث يتطلع الكثير من المستثمرين ممن يحظون بالمسئولية والوعي إلى ما هو أبعد من مجرد

استثمار رؤوس أموالهم لتحقيق عائد مادي على أموالهم، إذ يحرصون على أن تسهم طريقة تخصيص أموالهم المستثمرة في تحقيق الاستدامة البيئة والمجتمع وتعزيزها. حيث ان العديد من المؤسسات الاستثمارية تسعى جاهدة لعمل التوازن بين تحقيق أهدافهم المالية والقيم البيئية والمجتمعية، وهو ما يسمى بـ «الاستثمار المستدام» والذي يعد أحد أشكال الانضباط الاستثماري الذي يراعي المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير حوكمة المؤسسات، مما يؤدي إلى إحداث تأثير إيجابي في المجتمع أو البيئة أو الاقتصاد ككل.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يلقى الكلمة الرئيسية بالملتقى الرابع للتأمين وإعادة التأمين بشرم الشيخ**

شاركت الهيئة في فعاليات الملتقى الرابع للتأمين وإعادة التأمين الذي ينظمه الاتحاد المصري للتأمين.حيث تناولت ما يتعرض له العالم حالياً من اضطرابات متنوعة خلقت أزمة مركبة ما بين تداعيات جائحة كورونا وتبعات الحرب الروسية الأوكرانية واختناقات سلاسل الامداد بالتوازي مع تبني دول العالم المتقدم سياسات نقدية توسعية تسببت في زيادة المعروض النقدي، وهو ما تسبب في خلق موجات تضخمية في مختلف الأسواق دفع البنوك المركزية للتحول الى سياسات انكماشية رفعت معها أسعار الفائدة إلى مستويات استثنائية الأمر الذي تسبب في تفاقم الأوضاع ورفع من تكلفة الائتمان اللازم للنمو والتنمية، والتحكم في مستويات البطالة.

وتتبني الهيئة بيئة رقابية مرنة تسمح لكافة الأنشطة المالية غير المصرفية النمو بانضباط، نمو يراعي في اعتباره الشمول وإدارة المخاطر وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية، بالتوازي مع الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية الجديدة في إتاحة وتوفير منتجات تأمينية جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع خاصة الشباب، وذلك لتحقيق مستويات الشمول التأميني. مؤكدا أن قطاع التأمين المصري يستحق أفضل من ذلك ولديه طاقة كامنة تؤهله للمساهمة بشكل أكبر في الناتج المحلي الإجمالي أسوة بالدول المجاورة.

كما أن الهيئة تعمل على تنفيذ خطة ربط الكتروني كامل بين شركات التامين في مصر وذلك لتحديث البيانات والتعرف على تاريخ العملاء وسرعة البت في الموافقات، وكذا تجربة الربط الالكتروني مع عدد من شركات التأمين المؤهلة في الوقت الحالي.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يشارك في فاعلية السفارة البريطانية "شهر واحد على مؤتمر المناخ COP27**

شاركت الهيئة في فاعلية السفارة البريطانية "شهر واحد على مؤتمر المناخ كوب 27 وتم إطلاق برنامج تسريع تمويل المناخ البريطاني في مصر والذي يعمل على مساعدة المشاريع المتوافقة بيئياً في الحصول على التمويل الذي تحتاجه،

كما يهدف إلى تحسين تدفق التمويل الأخضر أو تمويل المناخ لهذه المشروعات. ستتلقى هذه المشاريع الدعم من مختلف الخبراء لتسريع تطوير مشاريعهم وتحسين فرصهم في الحصول على التمويل الذي يحتاجونه، كما تم عقد حلقة نقاشية حول تمويل المناخ بمشاركة مسئولي برنامج تسريع تمويل المناخ وعدد من الخبراء هذا المجال.

و جدير بالذكر ان الإجراءات المتخذة من جانب الهيئة تجاه بناء وتطوير قدرات الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي لتهيئتها لتقديم الإفصاحات عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحكومة المتعلقة بالاستدامة ESG والآثار المالية للتغيرات المناخية TCFD وكذلك تطوير واستحداث أدوات مالية جديدة تساعد على تسهيل عملية تمويل المشروعات الصديقة للبيئة من خلال الأسواق المالية غير المصرفية التابعة لرقابة وإشراف الهيئة.فضلا ان صدور التشريع يسمح بإصدار سندات تخصص حصيلتها لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة بغرض تقليل الانبعاثات والتخفيف من آثار تغير المناخ وظاهرة الاحتباس الحراري، وتمويل الجهات التي ترغب في الانتقال بأنشطتها وتطويرها لتكون أقل تأثيراً على البيئة، وهو ما يحمل إشارة قوية للمجتمع الدولي بتبني مصر لسياسات وخطط عمل تنفيذية بشأن معالجة قضايا المناخ والعمل على تطبيقها على أرض الواقع على نحو يعزز من مكانة مصر على المستوى الدولي في هذا الملف.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يشارك في مؤتمر تمكين القطاع الخاص**

شاركت الهيئة في فعاليات المؤتمر الاقتصادي لتمكين القطاع الخاص والذي أوضحت فيه ان محاور ادارتها هي محور التنمية ومحور الاستقرار ومحور ضمان الحماية للمستهلك والمنافسة.

كما اكدت قيام القطاع المالي غير المصرفي بدور رئيسي من خلال الأسواق المالية غير المصرفية والأنشطة التي تمارس فيها في توفير تمويل النمو الاقتصادي اللازم لتحقيق مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فضلا عن الأهمية القصوى للاعتماد على التكنولوجيا المالية التي تساعد المواطنين بمختلف أعمارهم وخصائصهم على الوصول الى التمويل وكذا الاستفادة من المنتجات الاستثمارية المختلفة.

وقد سلطت الهيئة الضوء على تعديلات القواعد المنظمة لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش، وهو ما ألزمت الشركات بعمل تقييم ائتماني لكافة العملاء وعمل دراسات مستفيضة قبل منح الائتمان وهو ما سيحقق مزيد من الاستقرار والانضباط الأسواق وسلامة التعاملات .كما اوضحت أهمية الاعتماد على التكنولوجيا المالية الجديدة لزيادة مستويات الشمول المالي ودمج العديد من المواطنين في انظمة استثمارية ليس فقط في أدوات الدين ولكن أيضا أدوات الملكية وهي

أسواق الأسهم. وتوجيه الدعوة للكيانات الاقتصادية الحكومية إلى الاستفادة الالية توريق الحقوق المالية المستقبلية وهي ما تتيح للعديد من الكيانات العامة بالحصول على سيولة بشكل استباقي، مؤكدا ان هناك اهتمام كبير من بعض الكيانات العامة للاستفادة من هذه الالية.

- **الرقابة المالية تقر الضوابط المنظمة لتوريق الحقوق المالية المستقبلية**

أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (115) لسنة 2022 المتضمن الضوابط المنظمة لإصدار سندات توريق مقابل ما ينشأ من تدفقات نقدية مستقبلية والذي سبق وان تم إضافة مواد منظمة لتلك السندات لقانون سوق رأس المال و يأتي صدور ذلك القرار في ضوء سياسات الهيئة الدائمة والجهود المبذولة في تطوير الأدوات وأساليب التمويل بالسوق المصري، واستحداث أدوات تمويلية جديدة، تتيح للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة، توفير المصادر التمويلية المختلفة لتمويل مشروعاتهم وتنمية الأنشطة المتعلقة بتلك القطاعات، بما ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد المصري.

تضمنت الضوابط الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة أنه يجوز لشركات التوريق إصدار تلك السندات على أن توجه حصيلتها لتمويل الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة بعد موافقة السلطة المختصة بها مقابل ما ينشأ لصالح هذه الجهات من تدفقات نقدية متوقع دخولها في المستقبل في ذمة المحيل ويشترط في تلك التدفقات ألا تكون مقيدة أو مشروطة، وأن تكون ناشئة لصالح الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة وخالية من أي حقوق حالية أو مستقبلية للغير.

- **رئيسا الرقابة المالية والبورصة وقيادات سوق المال يفتتحون جلسة التداول احتفالا بأسبوع المستثمر العالمي**

افتتحت الهيئة مع البورصة المصرية وعدد من قيادات سوق الأوراق المالية جلسة التداول احتفالا بأسبوع المستثمر العالمي، بحضور عدد من رؤساء الجامعات الحكومية والخاصة. وكانت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية قد أطلقت أسبوع المستثمر العالمي بهدف رفع مستويات المعرفة المالية وتعزيز ثقافة المستثمرين في أسواق المال لتعريفه بكيفية الاستثمار بشكل سليم يضمن حقوقهم، ويتضمن الأسبوع العديد من الفعاليات والأنشطة.

تخصص الغالبية العظمى من بورصات العالم والتي تنشط بشكل كبير ولها جهود في نشر الثقافة المالية المتعلقة بأسواق المال، جلسات تداولها خلال النصف الأول من شهر أكتوبر كل عام، احتفالا بأسبوع المستثمر العالمي، وذلك بناءً على دعوات تتلقاها من الاتحاد الدولي لبورصات الأوراق المالية. وأوضحت الهيئة إن مشاركتها في فعاليات الاحتفال بأسبوع المستثمر العالمي تؤكد الأهمية التي توليها للهيئة بقضية الثقافة المالية ونشر الوعي بالمسائل المتعلقة بكافة الأنشطة

المكونة للقطاع المالي غير المصرفي ومنها سوق رأس المال، كون الثقافة المالية وحماية المستثمر من العناصر الرئيسية لتحقيق الشمول المالي

- **الرقابة المالية" تجري حوار مجتمعي حول تطوير قواعد القيد**

اتساقاً مع توجهات الجمهورية الجديدة بعقد حوار مجتمعي مع الأطراف ذات العلاقة لتحسين مناخ الاستثمار وتوفير بيئة عمل محفزة لنمو القطاع الخاص، أجرت الهيئة حواراً مجتمعياً حول تطوير قواعد قيد الأوراق المالية بجداول البورصة، وذلك لتيسير وتبسيط الإجراءات اللازمة في هذا الصدد لتوسيع قاعدة الأوراق المالية المقيدة والمتداولة. يأتي الحوار الذي تديره الهيئة بحضور مسئولي البورصة المصرية وممثلين عن الشركات المقيدة لها أوراق مالية بجداول البورصة، وكلاء تأسيس الشركات والمكاتب الاستشارية المحاسبية والقانونية المعنية بهذا الشأن، ليواكب الرؤية التي تتبناها الهيئة لزيادة عمق سوق الأوراق المالية عبر زيادة عدد الشركات المقيدة، بما يؤهله لجذب مزيد من الاستثمار الأجنبية في هذا الصدد.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يشهد توقيع اتفاقية تعاون بين (المديرين المصري) و (الاتحاد المصري للتمويل الاستهلاكي)**

شهدت الهيئة توقيع اتفاقية تعاون بين مركز المديرين المصري التابع للهيئة والاتحاد المصري للجهات العاملة في مجال التمويل الاستهلاكي، بهدف تطوير قدرات العاملين في أنشطة التمويل الاستهلاكي المرخص لهم من الهيئة، فيما يتعلق بنشر مبادئ الحوكمة والمسئولية البيئية والاجتماعية، وذلك عبر تنظيم برامج تدريبية وتقديم شهادات مهنية وخدمات استشارية متخصصة من خلال المركز خلال الفترة المقبلة. و تأتي اتفاقية التعاون في ضوء حرص إدارة الهيئة على الارتقاء بمستوى كافة العناصر البشرية العاملة في كافة شركات القطاع المالي غير المصرفي، الأمر الذي يسهم في تعزيز كفاءة وتنافسية الأسواق المالية غير المصرفية والأنشطة التي تمارس فيها، وهو ما يدعم في نهاية المطاف جهود الهيئة نحو تحقيق رؤيتها بضمان استقرار الأسواق وسلامة التعاملات.

وأكدت الهيئة حرصها على تطوير قدرات الكوادر البشرية العاملة بمختلف الأنشطة المالية غير المصرفية التابعة لإشراف الهيئة عبر تزويدهم بكافة المعارف والمهارات والخبرات المرتبطة بممارسة مهام عملهم، وذلك مع مواكبة أفضل الممارسات الدولية وأحدث الاتجاهات ومناهج العمل، وذلك بما يسهم في استدامة عملية التطوير.

- **رئيس الرقابة المالية يلتقي مجلس إدارة مصر للمقاصة لبحث تطوير أعمال الشركة**

التقت الهيئة بشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي للتشاور حول كيفية تطوير أعمال الشركة خلال المرحلة المقبلة. وجاء اللقاء في ضوء حرص إدارة الهيئة على تبني نهج الشراكة مع كافة الأطراف المكونة للقطاع المالي غير المصرفي وذلك لصياغة سياسات وخطط عمل توافقية تنفذها الجهات بالشكل الذي يخدم أهداف ورؤية تنمية القطاع ليستمر في القيام بدوره في دعم نمو الاقتصاد القومي. بهدف العمل على استكمال خطط تطوير أعمال الشركة للاستمرار في القيام بدورها الحيوي في الاقتصاد المصري عامة وسوق الأوراق المالية بشكل خاصة، كونها الكيان المسئول عن تسوية كافة التعاملات التي تتم على الأوراق المالية وكذلك عمليات الإيداع المركزي.

أوضحت الهيئة أن ميكنة الخدمات التي تقدمها شركات المقاصة والتسوية وتطوير نماذج الاعمال وفق أفضل التطبيقات التكنولوجية بات ضرورة للحفاظ على مكانتها وتنافسيتها ودفع جهود تطوير السوق راس المال. حيث أوضحت الهيئة أن دستور العمل الذي ترتكن إليه الهيئة هو تنمية الأسواق المالية غير المصرفية مع ضمان تحقيق استقرار الأسواق المالية غير المصرفية وكفالة سلامة التعاملات مع توازن حقوق كافة الأطراف المتعاملة فضلا على اتوفير كافة الوسائل والأنظمة وإصدار القرارات التي تحقق شفافية الأنشطة التي تمارس داخل الأسواق التي تخضع لرقابة واشراف الهيئة.

- **رئيس الرقابة المالية يترأس أول اجتماع للجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC) التابعة لـ (IOSCO) بالمغرب**

شاركت الهيئة في الاجتماعات السنوية للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال،)الأيوسكو(IOSCO – ، والتي تستضيفها الهيئة المغربية لسوق الرساميل بمراكش وخلال الفعاليات ترأست الهيئة اجتماع لجنة الأسواق المالية النامية والناشئة

و اكدت الهيئة انه بالرغم من الظروف العالمية الصعبة التي أثرت على كافة الدول وطالت مختلف مناحي الحياة ومنها جائحة كورونا واختلالات سلاسل الامداد، إلا أن اللجنة استطاعت القيام بجهد كبير وحققت مستهدفاتها حيث تم إطلاق تقرير عن تطوير أسواق المال الناشئة الفرص والتحديات والحلول وتقرير أخر بشأن تبني الابتكار والنمو في الأسواق الناشئة كما أوضحت أهمية العمل الجماعي والشراكة مع كافة الأعضاء لتبادل الخبرات ومواصلة البناء على ما تم خلال المرحلة المقبلة نحو اتخاذ كل ما يلزم من سياسات وخطط تسهم في تطوير وتنمية أسواق رأس المال النامية والناشئة في إطار فهم طبيعة وخصائص كل سوق لتحديد احتياجاته.

- **رئيس الرقابة المالية يشارك في اجتماع مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال الأيوسكو**

شاركت الهيئة في اجتماعات مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المالIOSCO ، والذي يأتي ضمن فاعليات الاجتماع السنوي الـ 47 للمنظمة الدولية

أشارت الهيئة إلى أن المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال، تطلع بدور محوري في تنسيق الجهود الدولية وتعزيز القدرات الرقابية والتنموية للهيئات الرقابية المختلفة للاطلاع بدور أكبر في اتاحة أسواق تتمتع بقدر عال من العدالة والشفافية والكفاءة في المعاملات المالية. و تأتي أهمية المشاركة في هذه الاجتماعات كونها منصة دولية رفيعة المستوي للجهات الرقابية لتبادل الأفكار وتعزيز التعاون بين الهيئات الرقابية لنقل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات والمعايير من جميع أنحاء العالم"، حيث تناقش الاجتماعات عدد من الموضوعات الهامة منها (مخاطر أسواق رأس المال في العالم – دور الهيئات الرقابية في السعي نحو صافي انبعاثات كربونية صفرية – كيف يمكن لأسواق رأس المال في البلدان الناشئة أن تساعد في التعافي بعد تفشي فيروس كورونا – التكنولوجيا المالية والمخاطر الجديدة المرتبطة بغسل الأموال بالعملات المشفرة والتمويل اللامركزي والأمن السيبراني وتأثيرها على الأسواق المالية.

- **الرقابة المالية" توقع مذكرة تفاهم مع هيئة مراقبة التأمينات المغربية لتعزيز التعاون المشترك**

في ضوء العلاقات المتميزة بين جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية، ورغبة من البلدين في تعزيز وتطوير أطر التعاون بينهما في مجال الرقابة والإشراف على قطاع التأمين، وتبادل المعلومات بشأنها، والتعاون المشترك في الجوانب ذات الصلة بها، وذلك على أساس مبدأ المصالح المتبادلة، وقعت الهيئة مصر مذكرة تفاهم مع هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي في المملكة المغربية.

أوضحت الهيئة أن هذه الاتفاقية تستهدف تعزيز التنسيق بين الهيئتين، وتطوير مستوى تبادل التجارب والخبرات بين الجانبين وتشجيع التعاون الثنائي بين البلدين في مجال التدريب وبناء القدرات والكفاءات، والعمل على بناء الثقة وتعزيز الوعي التأميني، وتبادل الزيارات التدريبية الميدانية في المجالات المرتبطة بالإشراف والرقابة مع تناسق الأطر والضوابط الرقابية بين الطرفان لتحفيز كل طرف على التطور المستمر لأنظمة الاشراف والرقابة الخاصة به، التنسيق في مجال تطبيق المعايير الصادرة من قبل الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين.(IAIS) وقد تم الاتفاق على تأسيس فرق عمل مشتركة حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك للهيئتين لتعزيز التنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات في مجال مكافحة غسل الأموال، التعاون في مجال تطبيق المعايير الدولية، خاصة توصيات مجموعة العمل المالي المتعلقة

بالتعاون الدولي في هذا المجال، مع رفع مستوى الرقابة على التأمين في كلا البلدين وإجراء الدراسات والبحوث التي تهدف لتعزيز حماية حقوق حملة الوثائق.

- **الدكتور محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية يستعرض آليات تعزيز دور القطاع المالي غير المصرفي ضمن فعاليات اليوم الثاني للمؤتمر الاقتصادي**

استعرضت الهيئة الرؤية الهيئة لتطوير وتنمية الأنشطة المالية غير المصرفية لتقوم بدور أكثر فاعلية في دعم نمو الاقتصاد القومي مؤكدة أن النمو الاقتصادي دائما يحتاج إلى التمويل، وهذا التمويل يتطلب تعبئة المدخرات وزيادة مستويات الادخار القومي، وذلك يأتي من خلال القطاع المالي المصرفي، والقطاع المالي غير المصرفي سواء من خلال شركات التأمين أو صناديق التأمينات الخاصة والحكومية وتعمل الهيئة جاهدة على زيادة حجم الأموال والمدخرات الموجودة بهذا القطاع.

- **الرقابة المالية تنظم وتستضيف المنتدى الدولي للمخاطر لتعزيز صلابة ومرونة المؤسسات المالية غير المصرفية لاستدامة النمو والتطوير**

استضافت الهيئة فعاليات المنتدى الدولي الأول لإدارة المخاطر بمشاركة عدد من الخبراء الدوليين ذوي الخبرات المتخصصة في إدارة المخاطر وذلك بهدف نشر الوعي وثقافة إدارة المخاطر لدى المسئولين في قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية وتبادل الخبرات مع بيوت الخبرة الدولية المتخصصة، والاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في ضوء تطور علم إدارة المخاطر لرفع كفاءة العاملين وزيادة مستوى الأداء المهني وفاعلية التطبيق العملي.

وتبذل الهيئة جهدا لتطوير قدرات وصقل مهارات العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي وهو الأمر الذي يساعد على لتعزيز صلابة ومرونة المؤسسات المالية غير المصرفية لاستدامة النمو والتطوير، حيث تم مؤخرا تنفيذ برنامجين تدريبيين متخصصين لتفعيل دور إدارة المخاطر بشركات الوساطة في الأوراق المالية والارتقاء بمستوى العاملين بها. كما تم تنفيذ برنامج تدريبي لإعداد وتقديم الإفصاحات المرتبطة بالآثار المالية للتغيرات المناخية وذلك للشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي، بالتعاون مع كلية فرانكفورت للإدارة والتمويل.

- **الرقابة المالية تقر تعديلات إضافية على قواعد القيد لتيسير الإجراءات تنفيذا لتوصيات المؤتمر الاقتصادي**

اتساقا مع التوصيات الصادرة عن المؤتمر الاقتصادي بضرورة تحسين مناخ الاستثمار وتيسير الإجراءات اللازمة لممارسة الأعمال وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، أصدرت الهيئة تعديلات على قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بجداول البورصة المصرية، وذلك لتهيئة بيئة مواتية تساعد وتحفز الشركات على الاستفادة من سوق الأوراق المالية كمنصة تدعم عملية تنمية وتطوير الكيانات الاقتصادية المختلفة.

وكذلك تعديل شروط وضوابط وإجراءات إتاحة استخدام الأنظمة الالكترونية في حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة وإثبات إجراءاتها والتصويت عليها عن بُعد.

وسبق اصدار هذه التعديلات اجراء جلسة حوار مجتمعي دعت إليه الهيئة العامة للرقابة مع ممثلي كافة الأطراف الفاعلة في السوق من شركات مقيدة ومكاتب محاسبة ومراجعة ومستشارين قانونين لاستطلاع الآراء بشأن التعديلات المقترحة، إيمانا من الهيئة بأهمية الشراكة لتحقيق رؤيتها الرامية لتطوير وتنمية الأسواق المالية غير المصرفية لتقوم بدور أكبر في دعم الكيانات الاقتصادية العاملة بمختلف الأنشطة الإنتاجية لدعم نمو الاقتصادي القومي وزيادة مستويات التشغيل.

- **رئيس الرقابة المالية يشارك في مائدة مستديرة مع خبراء دوليين في التمويل والتنمية في إطار ترتيبات قمة المناخ**

شاركت الهيئة في فعاليات المائدة المستديرة التي ترأسها الدكتور محمود محيي الدين رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية COP27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة 2030 للتنمية المستدامة مع وفد مجموعة الخبراء الدوليين في التمويل والتنمية المكلفين من الرئاستين المصرية والبريطانية لقمتي جلاسجو وشرم الشيخ، لإعداد ورقة العمل لتمويل المناخ والتنمية.

حيث أكدت الهيئة على التنسيق الكامل والشراكة مع كافة الأطراف لدفع جهود الدولة المصرية في الأمور المعنية بمواجهة أثر التغيرات المناخية، حيث تولى الهيئة أولوية كبيرة لهذا الموضوع في إطار اختصاصاتها، حيث تقوم الهيئة بالعمل على تطوير وتنمية قدرات الشركات ورفع مستويات وعيهم، بكيفية عمل الافصاحات المتعلقة بالآثار المالية المرتبطة بالتغيرات المناخية وكذلك لتقديم الإفصاحات عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحكومة المتعلقة بالاستدامة.ESG

- **الرقابة المالية تدشن التشغيل التجريبي للبوابة الإلكترونية لشكاوى المتعاملين**

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية عن بدء التشغيل التجريبي للبوابة الإلكترونية لشكاوى المتعاملين، وذلك عبر الموقع الإلكتروني للهيئة، حيث تم الانتهاء من الميكنة الكاملة لجميع أعمال الإدارة المركزية لشكاوى المتعاملين واستحداث منظومة إلكترونية متكاملة تستهدف تحقيق الجودة والكفاءة والسرعة في عملية تلقى وفحص وسرعة إنجاز الشكاوى الواردة للهيئة و بموجب البوابة الجديدة يستطيع المتعاملون في الأسواق المالية غير المصرفية وأنشطتها المختلفة الإبلاغ عن أية شكاوى تخص تعاملاتهم بشكل الكتروني على أن تقوم الهيئة بتخصيص فريق عمل لضمان سرعة الاستجابة للشكاوى عبر استقبالها وإعادة توجيها للجهة المختصة مع المتابعة والرد على العميل مع توفير خدمة متابعة الشكاوى مع المتعاملين.

- **الهيئة تشهد توقيع اتفاقية بين شركة البورصة القابضة لتنمية أسواق المال والبنك الزراعي ومجموعة ليبرا كابيتال لتأسيس شركة تداول شهادات الكربون**

وقعت شركة البورصة القابضة لتطوير وتنمية الاسواق المالية اتفاق إطاري مع البنك الزراعي المصري وشركة ليبرا كابيتال لتأسيس شركة معنية بتطوير وإدارة وإصدار شهادات الكربون والشهادات والمنتجات البيئية على اختلاف ويأتي التعاون الذي تم الاعلان عنه على هامش مؤتمر الطاقة الخضراء في الصحراء DII Desert Energy في إطار سعي إدارة البورصة المصرية تنويع الخيارات الاستثمارية امام المستثمرين لاسيما المنتجات المالية ذات التأثير الايجابي على التغيرات المناخية.

أن هناك مبادرة السوق الأفريقية للكربون وعدد من المؤسسات تدعم هذه المبادرة من أجل وضع المعايير والقواعد والنظم الرقابية وتطويع القواعد الدولية في أسواق الكربون للاحتياجات الأفريقية حتى تكون هناك إمكانية للاستحواذ على القيمة المضافة داخل الدول الأفريقية.

- **الرقابة المالية توافق على أول برنامج لإصدار سندات توريق التدفقات النقدية المستقبلية في مصر**

وافقت الهيئة على إصدار شركة المجموعة المالية للتوريق أول برنامج متعدد الإصدارات لسندات توريق التدفقات النقدية المستقبلية بقيمة اجمالية 2 مليار جنيه لمدة 3 سنوات، حيث يتضمن البرنامج عدة إصدارات الإصدار الأول قيمته 800 مليون جنيه موزع على 3 شرائح لمدة 7 سنوات حيث تم الإصدار الأول من برنامج سندات توريق لشركة المجموعة المالية للتوريق في مقابل تدفقات نقدية مستقبلية لصالح شركة القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية (الشركة المحيلة)، بمبلغ

800 مليون جنيه مصري، ويعد هذا الإصدار "الإصدار الأول من البرنامج السادس" لشركة المجموعة المالية للتوريق، الأول من نوعه الذي يصدر في مقابل تدفقات نقدية مستقبلية محالة من شركة القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية.

- **الرقابة المالية تصدر قرار لتعزيز حماية حسابات المتعاملين وصرف الأرباح**

استكمالاً لجهود إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية نحو اتخاذ كل ما يلزم لتهيئة بيئة ممارسة الأعمال وتسهيل الإجراءات، واتساقا مع رؤية الحكومة المصرية لتحسين مناخ الاستثمار والأعمال وزيادة مشاركة القطاع الخاص، أصدرت الهيئة تعديلات بشأن إجراءات تعزيز حماية حسابات المتعاملين مع الشركات العاملة في الأوراق المالية، بتسهيل ضوابط فتح الحسابات والتعامل في الأوراق المالية وكذلك عمليات صرف الأرباح وعمليات الإيداع المركزي وشملت التعديلات السماح لشركات السمسرة في الأوراق المالية أو شركات تكوين إدارة محافظ الأوراق المالية أو الشركات والجهات المرخص لها بنشاط أمناء الحفظ، بعد موافقة الهيئة، باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة والمبتكرة لدعم وتيسير إبرام أية تعاقدات أو فتح حسابات لعملائها، ودون الإخلال بالقواعد المعمول بها في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحقق من هوية العميل.

ويستهدف هذا التعديل إتاحة حلول وأنظمة مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة تساعد الشركات على فتح حسابات وابرام تعاقدات مع العملاء، الأمر الذي من شأنه أن يساعد الشركات على زيادة قاعدة المستثمرين المكودين في سوق الأوراق المالية وكذلك يعزز من نشاط وحركة تعاملاتهم.

- **مصر تطلق أول سوق أفريقي طوعي لإصدار وتداول شهادات الكربون**

شهد رئيس مجلس الوزراء فعاليات جلسة إطلاق السوق الافريقي الطوعي لشهادات الكربون، حيث يعتبر السوق الافريقي لشهادات الكربون، منصة لمساعدة الكيانات الاقتصادية العاملة في مختلف الانشطة الانتاجية في مصر وافريقيا على الانخراط في أنشطة خفض الانبعاثات الكربونية والاستفادة من استصدار وبيع شهادات بموجب الخفض لصالح شركات أخرى ترغب في معاوضة انبعاثاتها الكربونية التي يصعب تخفيضها.

تساعد أسواق الكربون الطوعية للشركات في استعادة جزء من انفاقها الاستثماري الموجه لخفض الانبعاثات الكربونية الناتجة عن ممارسة أنشطتها واعادة استثمار هذه الموارد في تحقيق الهدف الاكبر وهو الحياد الكربوني الذي تسعى لتحقيقه كل دول العالم.

- **رئيس الرقابة المالية يشارك في جلسة " دور البورصات في خلق عالم خال من الانبعاثات الكربونية "بقمة المناخ COP 27**

استكمالا لسلسلة الجلسات وورش التي تشارك بها الهيئة العامة للرقابة المالية خلال فعاليات قمة المناخ COP27 والمنعقدة حالياً بمدينة شرم الشيخ عقدت جلسة لجنة الرؤساء بالمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال، لمناقشة دور البورصات في إعادة بناء عالم خال من الانبعاثات الكربونية، حيث قام بتنظيم الجلسة مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة (SSE) وبالاشتراك مع مركز الابتكار العالمي التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UGIH)والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وذلك بالمنطقة الزرقاء بقمة المناخ.

شهدت الجلسة نقاشات واسعة حول دور البورصات في معالجة أزمة المناخ ، مع تسليط الضوء على مبادرات محددة من الأسواق في جميع أنحاء العالم ، كيفية قيام البورصات بالمساعدة في مواءمة الإفصاحات المتعلقة بالمناخ مع المعايير العالمية ، وكذا المساعدة في توفير إرشادات وتدريب مفصل لمصدري الأوراق المالية ، مع أهمية ابتكار منتجات وخدمات جديدة متوافقة مع المناخ مثل أسواق الكربون الطوعية (VCMs) ، كيفية ضمان أن منتجات التمويل الأخضر مثل السندات الخضراء تخدم بشكل أفضل الاحتياجات التمويلية للأسواق الناشئة ، و مناقشة دعم تحالف جلاسكو المالي من أجل Net–Zero واستخدام تأثيرهم في السوق لتسريع الانتقال إلى اقتصادات خالية من الانبعاثات.

- **رئيس الرقابة المالية يلقي كلمة في جلسة "الاستثمار المؤثر–القطاع الخاص وتمويل المناخ ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة" بقمة المناخ COP 27**

شاركت الهيئة في جلسة نقاشية بعنوان" الاستثمار المؤثر–مكانة القطاع الخاص في تمويل المناخ ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة" وذلك خلال فعاليات اليوم الرابع من قمة المناخ COP 27 المنعقدة بشرم الشيخ. شهدت الجلسة تداول للأفكار والخبرات ونقاشات موسعة حول كيفية تعزيز وتوسيع نطاق الاستثمارات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة في الأسواق الناشئة ومناقشة أبعاد الاستثمار المؤثر، والذي يرتبط بمعايير أهداف التنمية المستدامة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل العمل المناخي، والأمن الغذائي، والمياه النظيفة، والحد من الفقر، والصحة الجيدة / الرفاهية، وذلك لتمهيد الطريق نحو مستقبل مستدام وخالٍ الانبعاثات الكربونية.

- **المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية يطلق موقعه الإلكتروني الجديد**

أطلق المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، موقعه الإلكتروني لتيسير عملية وصول المتعاملين إلى خدمات المركز وذلك من خلال منصة إلكترونية تتسم بالسرعة والكفاءة. ويشكل تفعيل المركز في الوقت الراهن محوراً هاماً في دعم جهود تحقيق التنمية اللازمة للأسواق المالية غير المصرفية والاستقرار المالي على حد سواء، لتحقيق أمرين هما توفير عدالة ناجزة ذات مصداقية لدى أطراف الخصومة، و المساهمة في استدامة الأسواق المالية بما يعمل على تحسين مناخ الاستثمار.

وتأتي هذه الخطوة سعياً لرفع مستوى كفاءة وجودة اتاحة الخدمات عبر الوسائط الالكترونية التي تمكن المتعاملين للوصول الى خدمات التحكيم والتسوية والاستفادة منها واستخدامه كمنصة لنشر فكر وثقافة التحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية ورفع مستويات الوعي والمعرفة بخدماته وكيفية الوصول اليها والاستفادة منها، لما لعمليات التحكيم وتسوية أي نزاعات بشكل سريع وكفء من تأثير كبير على مصداقية وثقة دوائر الأعمال في القطاع المالية بشقية المصرفي وغير المصرفي.

- **الرقابة المالية" توافق على مد المهلة الممنوحة لبنك القاهرة لإتمام إجراءات الطرح بالبورصة حتى نهاية مارس 2023**

وافقت الهيئة على طلب بنك القاهرة بمد المهلة الخاصة بإنهاء إجراءات طرح أسهم البنك في البورصة المصرية لتنتهي في 2023/3/31 و تأتي الموافقة في ضوء طلب البنك اعتماد الهيئة تفعيلاً للتعديلات الأخيرة التي أقرها مجلس إدارة الهيئة والتي أجازت للهيئة الموافقة على مد مهلة الطرح الخاصة بالشركات التي تم قيد أوراقها المالية قبل العمل بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (122) لسنة 2017 الصادر بشأن تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وذلك وفقاً لما تقدمه هذه الشركات للهيئة من مبررات وخطة زمنية ووفقاً لما تقدره الهيئة حسب موقف كل شركة.

وقد سمحت التعديلات الأخيرة التي أقرها مجلس الإدارة، للهيئة بتقدير موقف كل شركة وفق ما تقدمه من مبررات وخطط زمنية لمد مهلة انهاء إجراءات الطرح.

- **الرقابة المالية تشارك في إطلاق أول كيان للاستثمار في المشروعات التي تصدر شهادات الكربون لدعم تحقيق الحياد الصفري الكربوني**

شهدت الهيئة إطلاق أول كيان مصري للاستثمار في المشروعات التي تصدر شهادات الكربون، وذلك خلال فعاليات "يوم الحلول" الذي تشرف عليه وزارة التخطيط ضمن فعاليات مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ*COP27* وهو ما يعد أول كيان يوفر تمويل لمساعدة الشركات في إطار عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر بدون انبعاثات مضرة للبيئة، لتعزيز مشاركة مصر في الجهود العالمية حاليا لتحقيق الحياد الصفري الكربوني عبر إصدار شهادات مقابل ما تم تخفيضه من انبعاثات وتداولها.

و ذكرت الهيئة انها تعمل على الجهات ذات الصلة على تطوير أطر ونماذج العمل والهياكل التنظيمية اللازمة لدعم عملية الانتقال الى الاقتصاد الأخضر، من خلال تطوير بيئة ممارسة الأعمال اللازمة لذلك بداية من استصدار الموافقات المطلوبة للتأسيس والترخيص للكيان المالك وصولا الى استفاء كافة الموافقات والمتطلبات اللازمة لإدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال باعتبار شهادات الكربون ورقة مالية قابلة للتداول.

- **إعادة تشكيل لجان النظر في التظلمات وفقا لأحكام القوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية**

أصدر رئيس مجلس الوزراء قرارات بإعادة تشكيل عدد من اللجان للنظر في التظلمات التي يقدمها أصحاب الشأن بخصوص القرارات الإدارية التي تصدر من الوزير المختص أو الهيئة العامة للرقابة المالية، وفقا لأحكام القوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية.حيث تضمنت القرارات تشكيل لجان التظلمات من القرارات الإدارية لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية ، تشكيل لجنة للنظر في التظلمات من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقا لأحكام قانون التمويل العقاري وقانون نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم وكذا نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وفض المنازعات المنصوص عليها بقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم 10 لسنة1981.

و تختص اللجان تختص بنظر التظلمات التي يقدمها أصحاب الشأن من القرارات الإدارية التي تصدر عن الهيئة أو الوزير المختص، ليتم دراستها والفصل فيها بموجب القرارات الصادرة عن تلك اللجان والتي تعمل بشكل مستقل، مشيرا

إلى أن الهيئة تعمل على توفير الآليات القانونية المتنوعة بهدف تعزيز حماية المتعاملين، وتوازن حقوق كافة الأطراف المتعاملة داخل الأنشطة المالية غير المصرفية.

- **رئيس الوزراء يتابع جهود الترويج لجذب مزيد من الاستثمارات لسوق رأس المال**

تابع رئيس مجلس الوزراء جهود الترويج لجذب مزيد من الاستثمارات لسوق رأس المال المصرية حيث تم استعراض أبرز القرارات والإجراءات التي اتخذتها الهيئة في تنشيط البورصة المصرية بشكل خاص، أو بالأنشطة المالية غير المصرفية بشكل عام.وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لتطوير وتنشيط أداء البورصة المصرية منها إقرار تعديلات إضافية على قواعد القيد لتيسير الإجراءات تنفيذا لتوصيات المؤتمر الاقتصادي؛ منها تسهيل إجراءات ومتطلبات استحواذ الشركات المقيدة على الشركات غير المقيدة لتعزيز نمو الشركات من خلال سوق رأس المال وتحقيق مستهدفاتها المالية والتشغيلية.

وأوضحت الهيئة أنه تم اعتماد القواعد التنفيذية لتسوية العمليات المنفذة على سندات الشركات المقيدة بالبورصة في ذات جلسة التداول؛ لتخفيض تكلفة التداول على السندات وتنشيط السوق الثانوية للسندات، كما تم اعتماد مقترح البورصة بتصويب التعاملات من خلال بيع ما تم شراؤه، وشراء ما تم بيعه، حفاظاً على استقرار السوق وحماية المستثمرين حسَني النية. فضلا عن قرار رئيس الوزراء بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال لتيسير عمل صناديق الاستثمار، ودعم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تنظيم عملية إصدار مختلف أنواع سندات الاستدامة التي تتسق مع التوجهات الدولية.

- **الرقابة المالية تختتم البرنامج التدريبي لشركات التأمين بشأن معايير المحاسبة الدولية الجديدة**

نظمت الهيئة برنامجا تدريبيا متخصصا للكوادر المهنية بشركات التأمين المصرية وذلك بالتعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بمجلس الوحدة الاقتصادية التابعة لجامعة الدول العربية حيث تضمن البرنامج شرحا كامل ومفصلا لمعايير المحاسبة الدولية مع تحليل المتطلبات الخاصة به وشرح مفصل لمعيار *(IFRS 17)* وكيفية تطبيقه وذلك بهدف دعم وتدريب الكفاءات المهنية والاطلاع على أحدث المستجدات الدولية لتطوير وتدريب الكوادر الفنية العاملة في جميع الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال الاستعانة بأفضل الخبرات والممارسات الدولية يساعد على رفع القدرات

والإمكانيات بما يتوافق مع التطورات في هذا الصدد حيث تتفق مبادئ المعيار مع متطلبات الرقابة واهمها الاهتمام بإدارة المخاطر، الشفافية والقدرة على قياس هامش الملاءة ومدى قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها.

- **صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية يعلن عن موعد فتح باب الترشح لممثلي الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية في البورصات المصرية**

اعلن صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية عن فتح باب الترشح لممثل الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية في البورصات المصرية في عضوية مجلس إدارته وذلك إستكمالاً لمدة تشكيل مجلس إدارة الصندوق لدورته الانتخابية (2021 – 2024) – والمستوفي للشروط الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 41 لسنة 2021 وتعديلاته بشأن قواعد وإجراءات اختيار ممثلي الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية في البورصات المصرية في عضوية مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية.

على أن تتولى بعد ذلك لجنة مشكلة بالهيئة فحص طلبات الترشح، ومدى استيفائها الشروط المطلوبة في الشركة العضو بالصندوق ومرشحها واستبعاد من يتخلف في شأنه شرط منها، واعلان القوائم المبدئية لفتح باب التظلم، وإعلان القوائم النهائية، وذلك وفقا لقراري مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 41 لسنة 2021، والقرار رقم 157 لسنة 2022.

- **رئيس الرقابة المالية يلقى الكلمة الرئيسية بالمؤتمر الدولي للتكنولوجيا في الشرق الأوسط وأفريقيا Cairo ICT**

شاركت الهيئة في المؤتمر الدولي للتكنولوجيا في الشرق الأوسط وأفريقياCairo ICT تحت شعار قيادة التغيير حيث أوضحت ان إن التطبيقات التكنولوجية أضحت ركيزة أساسية في تحقيق مستهدفات الشمول المالي والتحول الرقمي، التي تسعى حكومات كل دول العالم ومنها مصر لتحقيقها لتسهيل وصول وحصول الافراد والمؤسسات للخدمات والحلول المالية والتمويلية والاستثمارية والادخارية كما ان الوصول الى الخدمات المالية والتمويلية والحصول عليها بات أسرع بفضل التطبيقات التكنولوجية، موضحا أن المجتمع المصري مجتمع شاب ويتطلع للوصول الى هذه الخدمات للادخار والاستثمار والتمويل، الامر الذي من شأنه أن يدعم تحقيق مستهدفات الشمول الاستثماري.

هذا وقد شهدت الفترة الماضية ادخال تعديلات على اجراءات تعزيز حماية حسابات المتعاملين ليتم السماح للشركات العاملة في مجال الوساطة بالأوراق المالية باستخدام التقنيات التكنولوجية لفتح الحسابات وفق إجراءات وضوابط حمائية

تنظمها الهيئة لضمان حماية حقوق المتعاملين وتحقيق استقرار الشركات كما تم التأكيد أن تطوير القدرات الرقابية للجهات التنظيمية أمر غاية في الاهمية لمواكبة المتغيرات التي تشهدها الاسواق حيث يتم الان تبني وتنفيذ نموذج الرقابة على أساس المخاطر، وهو أمر لن يتحقق سوى بتأهيل الكوادر المهنية بمختلف الانشطة المالية غير المصرفية.

- **الرقابة المالية تستقبل وفداً من سلطنة عُمان يضم قيادات بورصة مسقط**

استقبلت الهيئة العامة للرقابة المالية اليوم وفدا من سلطنة عُمان يضم قيادات بورصة مسقط، وذلك في إطار حرص الهيئة على التعاون البناء مع مختلف المؤسسات الدولية والأسواق المالية وخاصة من الدول العربية الشقيقة وزيادة آفاق التعاون المشترك والارتقاء بمستوى التنسيق بين كافة الأطراف للتعرف على الفرص المتاحة لزيادة الاستثمارات البينية وتنمية الأعمال للاستفادة من المشروعات الاقتصادية في مصر.

و تأتى تلك الزيارة في إطار العلاقات الأخوية بين مصر وعمان وما تحقق فيها من تأكيد على عمق العلاقات المشتركة بين الشعبين و تم خلال الزيارة الاستماع إلى ما تم عرضه من جانب وفد بورصة مسقط فيما يتعلق باستراتيجية تطوير سوق رأس المال كما قامت الهيئة خلال الاجتماع بعرض مجالات العمل والأنشطة المالية غير المصرفية التي تنظمها وتشرف عليها وتراقبها وكذا الإجراءات التي قامت بها لتطوير وتنمية تلك الأنشطة، والجهود المبذولة على صعيد تطوير الأسواق و تدريب وتطوير القدرات لدعم الكفاءات سواء على مستوى الشركات أو العاملين بالهيئة وذلك لمواكبة التطورات والمستجدات التي تشهدها الأسواق.و خلال الزيارة عقد اجتماع للتباحث حول استكمال المشاورات لتعزيز مستويات التعاون العربي المشترك لتطوير الأنشطة والخدمات المالية غير المصرفية فيما يخدم مصلحة كلا من البلدين الشقيقين والاستفادة من التطورات التشريعية والقانونية في قطاع سوق رأس المال والتي تدعم توفير بيئة عمل مواتية لزيادة حجم الأعمال وابتكار الحلول المالية المتطورة التي تعزز من المساهمة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي.

- **الرقابة المالية تستكمل جهودها بالتعاون مع وزارة الشباب لتأهيل دفعة جديدة من المدربين المعتمدين لنشر الوعي والثقافة المالية**

انطلقت فعاليات برنامج مدرب التوعية المالية المعتمد الذي تقدمه الهيئة العامة للرقابة المالية وتنظمه وزارة الشباب والرياضة من خلال الإدارة المركزية لتنمية الشباب، والإدارة العامة للبرامج والأنشطة الجامعية، ووحدة السياسات بوزارة

الشباب والرياضة، وذلك بالمركز الأوليمبي بالمعادي حيث يستمر البرنامج لمدة ثلاث أيام تدريبية مستهدفا عدد 31 طالب وطالبة من الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية الحكومية.

تضمن البرنامج التدريبي تعريف الطلاب المشاركين بكافة الأنشطة المالية غير المصرفية التي تنظمها وتشرف وتراقب عليها الهيئة، والتي تتسع لتضم إلى جانب نشاط سوق رأس المال المعروف إعلاميا بالبورصة، نشاط التأمين، وكذلك أنشطة التمويل غير المصرفي كالتأجير التمويلي والتمويل العقاري والتخصيم والتمويل الاستهلاكي والتمويل متناهي الصغر، وكيفية الوصول اليها والاستفادة منها، وتأثيرها ليس فقط على النشاط الاقتصادي بل وعلى حياة المواطنين، حيث توفر هذه الأنشطة حلولا تمويلية واستثمارية وادخارية للأفراد والمؤسسات لمساعدتها على تطوير أعمالهم وتحسين مستقبلهم

- **الرقابة المالية تطور معايير الملاءة المالية لشركات التمويل غير المصرفي لتعزيز المرونة والصلابة ضد الصدمات المستقبلية-**

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قراراً بشأن تطوير معايير الملاءة المالية للشركات المرخص لها بمزاولة أنشطة التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل الاستهلاكي، وذلك في ضوء حرص الهيئة على اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتعزيز مرونة وصلابة الجهات التابعة للهيئة ضد أي صدمات مستقبلية، بما يعزز من مستويات استقرار الأسواق المالية غير المصرفية.

تضمن التعديل أن تلتزم الشركات المشار إليها في الفقرة الأولى، في كل وقت بنسب الملاءة المالية المنصوص عليها بألا تقل عن 12%، وذلك بدلاً من التزام الشركات بهذه النسب بنهاية كل ربع سنوي، فالملاءة المالية تستخدم في تقدير حجم رأس المال المحمل بالمخاطر والذي يعتمد في تقديره على تغطية مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل.

وقد جاء التعديل استجابة لما أسفرت عنه الممارسة العملية بقيام بعض شركات التمويل غير المصرفي بتوزيع أرباح مما نتج عنها انخفاض الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية للشركات ومن ثم انخفاض نسبة كفاية رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب الأمر الذي ينذر باحتمالية تحقق مخاطر مستقبلاً.

- **رئيس الرقابة المالية يلتقي أعضاء جمعية "ملائكة الأعمال المصرية"**

التقت الهيئة بأعضاء جمعية "ملائكة الأعمال المصرية" وهي جمعية تم تأسيسها بمبادرة عدد من رجال الأعمال بهدف دعم ورعاية المستثمرين بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال المشاركة في تمويل تلك المشروعات وتعزيز مستوى الوعي الاستثماري للمستثمرين فيها لتتمكن من التوسع وتحقيق خططها المستقبلية.

يأتي اللقاء في إطار دعم الهيئة لكافة المبادرات التي تستهدف تطوير وتنمية الأسواق المالية غير المصرفية وكذلك استكمالاً للنهج الجديد الذي تنتهجه الهيئة بالتواصل والتنسيق مع كافة أطراف القطاع المالي غير المصرفي والأنشطة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة بهدف رفع كفاءة تلك الأسواق وتعزيز شفافية الأنشطة التي تمارس فيها بالتوازي مع الحفاظ على استقرارها وتوازن حقوق كافة المتعاملين.

- **رئيس الرقابة المالية يشهد حفل تخرج دفعات جديدة من الدارسين بمركز المديرين المصري**

شهدت الهيئة فعاليات الحفل الذي نظمه مركز المديرين المصري بمناسبة تخرج مجموعة كبيرة من المتدربين من برنامج "شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد" المقدم من مركز المديرين المصري بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدوليةIFC ، و مجموعات الماجستير المهني في حوكمة الشركات بالتعاون مع كلية الدراسات العليا في الإدارة بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحريو الذى يعد أكبر تجمع لخريجي المركز المصري للمديرين بمختلف البرامج التدريبية التي تضمنت موضوعات ومسائل شتى عن أدوار مجلس الإدارة في الحوكمة ووضع الاستراتيجيات ومراقبة الأداء وتتابع السلطة وأساسيات التمويل وإدارة المخاطر وأنشطة المراجعة الداخلية والإفصاح والشفافية والمسئوليات القانونية لمجلس الإدارة وغيرها من الموضوعات التي تم التطرق لها خلال البرنامج.

ويؤدي المركز دوراً هاما في إطار تحقيق رؤية الهيئة نحو تطوير وبناء القدرات وتأهيل الكفاءات المهنية عبر تزويدهم بكافة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة في مجالات الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية لمساعدة الكيانات الاقتصادية بمختلف القطاعات والأنشطة على النمو باستدامة. فضلا عن الحرص الدائم على دعم جهود نشر مفاهيم الحوكمة كونها إحدى الركائز الأساسية لضمان جودة وكفاءة عملية صنع القرار داخل القطاع المالي غير المصرفي بما يوفر بيئة عمل داعمة للنمو الاقتصادي، كما أن الموضوعات التي تتضمنها البرامج التدريبية عن أدوار مجلس الإدارة في الحوكمة ووضع الاستراتيجيات ومراقبة الأداء وتتابع السلطة وأساسيات التمويل وإدارة المخاطر وأنشطة المراجعة

الداخلية والافصاح والشفافية والمسئوليات القانونية لمجلس الإدارة وغيرها من الموضوعات التي تم التطرق إليها لدعم جهود الهيئة نحو تحقيق رؤيتها لنمو الأسواق وسلامة التعاملات.

- **رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية خلال مقابلة خاصة على هامش مؤتمر يورومني**

شاركت الهيئة في فعاليات الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر يورومني، والمقام في القاهرة، حيث أجرى القائمون على المؤتمر مقابلة خاصة مع رئيس الهيئة حول رؤيته لتطوير وتنمية الأسواق المالية غير المصرفية وزيادة دورها في دعم الاقتصاد القومي مؤكدا تتبني وتنفيذ رؤية طموحة للارتقاء بمستوى كفاءة وتنافسية الاسواق المالية غير المصرفية مع ضمان شفافية الانشطة التي تمارس فيها، بالتوازي مع مراعاة وتطبيق كافة المتطلبات الرقابية التي تضمن استقرار الاسواق وسلامة التعاملات التي تمارس فيها.

موضحا أن تحسين بيئة ممارسة الأعمال الخاصة بكافة الانشطة المالية غير المصرفية جزء اصيل من استراتيجية عمل الهيئة وهو الأمر الذي يدعم نمو الأسواق وزيادة نشاطها وتطوير أعمالها بشكل مستدام يساعد قادة الأعمال والكيانات المختلفة على النمو والتطور. حيث تعمل الهيئة على رفع مستويات الوعي والمعرفة المالية للمجتمع وذلك لزيادة مستويات الشمول المالي والاستثماري والتأميني، لزيادة معدلات الاختراق، واستفادة شرائح متنوعة من المجتمع من الخدمات المالية والتأمينية والاستثمارية والتمويلية المتاحة من خلال الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي، بداية من شركات الوساطة في الأوراق المالية وإدارة الاستثمار، مروراً بشركات التأمين وصولا إلى شركات التمويل غير المصرفي كشركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل الاستهلاكي والتمويل متناهي الصغر والصغير والمتوسط.

- **الرقابة المالية تطور الإجراءات الخاصة بشأن العملاء محل التحقيقات في مخالفة القواعد المنظمة للتداول**

اتساقاً مع رؤية الهيئة العامة للرقابة المالية الرامية لتطوير وتنمية الأسواق والحفاظ على استقرارها، أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم 175 لسنة 2022 بتعديل القرار رقم 66 لسنة 2018 بالإجراءات الاحترازية التي تنظم كيفية التعامل مع العملاء محل التحقيقات في مخالفة القواعد المنظمة للتداول بالبورصة، والتي تؤكد على فلسفة الهيئة في تدرج الإجراءات الرقابية في معالجة المخالفات وفق كل حالة على حدة.

تضمن القرار تطوير الإجراءات الاحترازية بشأن العملاء المخالفين للقواعد المنظمة للتداول بالبورصات المصرية الواردة بقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وغيرها من القرارات ذات الصلة، وذلك بإضافة إمكانية إيقاف العملاء التي تجري الهيئة فحص وتحقيق لتعاملاتهم من شراء الأورق المالية في البورصة المصرية بالأنشطة وأو الآليات المتخصصة (الشراء بالهامش–التداول في ذات الجلسة–اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع–التداول من خلال شبكة المعلومات الدولية–التعامل على شهادات الإيداع)، وذلك كمرحلة أولى تسبق وقف كامل للتعامل، الأمر الذي يحدث ارتباك في السوق، وذلك خلال فترة الفحص والتحري التي تجريها الهيئة على ألا تتجاوز ثلاثة أشهر.

- **الرقابة المالية تستضيف ندوة "أهمية دور القطاع الخاص في تعزيز بيئة عمل آمنة للسيدات" مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة**

استضافت الهيئة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ندوة بعنوان "أهمية دور القطاع الخاص في تعزيز بيئة عمل امنة للسيدات" والتي تأتي ضمن حملة "16 يوم من النشاط للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي" والتي يقودها الأمين العام للأمم المتحدة منذ عام 2008 بهدف منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه.

حيث تلتزم إدارة الهيئة بالمضي قدماً نحو اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وكذا السعي نحو سد الفجوة بين الجنسين، بما يطلق طاقات وإمكانات المرأة المصرية للعب دور أكبر في دعم تحقيق مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن جهود الهيئة لتهيئة بيئة العمل المناسبة والآمنة لتمكين المرأة يتسق مع رؤية الدولة المصرية "استراتيجية تمكين المرأة 2030."

- **الرقابة المالية تصدر دليل بالتشريعات والضوابط اللازمة لاجتياز اختبارات الوظائف الرئيسية بالقطاع المالي غير المصرفي**

أصدرت الهيئة الكتاب الدوري بشأن اختبارات الوظائف الرئيسية في الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية وذلك تيسيرا على راغبي شغل الوظائف الرئيسية في ضوء وجوب اجتيازهم للاختبارات التي تعقدها الهيئة للحصول على التراخيص لمزاولة عملهم وفقا لما تنظمه ضوابط الهيئة حسب طبيعة الوظيفة وكذا طبيعة نشاط الشركات وذلك على كافة الأنشطة المالية غير المصرفية.

و ذلك في إطار تحقيق رؤية الهيئة نحو تطوير وبناء القدرات وتأهيل الكفاءات المهنية عبر تزويدهم بكافة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة في كافة الأنشطة المالية غير المصرفية فإنه يتم العمل على إعداد وتنفيذ خطة إعادة هيكلة كاملة عملية اختبارات كافة الوظائف الرئيسية والمهنيين العاملين بالشركات الخاضعة لرقابة الهيئة تشمل كيفية إعداد الاختبارات والمناهج العلمية والبرامج والتطبيقات العملية اللازمة لرفع الكفاءة المهنية للعاملين بالشركات حسب تخصصاتهم المختلفة مع ضرورة الإلمام بالتشريعات والضوابط الرقابية والقواعد المنظمة باعتبار ذلك ركيزة أساسية في ممارسة أعمال الشركات بما يضمن كفاءة التشغيل وزيادة نمو الأعمال مع حماية حقوق المتعاملين وضمان استقرار الأسواق حيث تم إعداد دليل رقمي بالتشريعات محل الاختبار للوظائف الرئيسية في كافة الأنشطة المالية غير المصرفية.

- **رئيس الرقابة المالية يبحث مع جمعية رجال الأعمال المصريين كيفية تطوير أعمالهم من خلال القطاع المالي غير المصرفي**

التقت الهيئة بأعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين، وذلك لاستعراض كيفية تطوير أعضاء الجمعية من الكيانات الاقتصادية بمختلف الأنشطة الإنتاجية لأعمالهم من خلال الأسواق والأنشطة المالية غير المصرفية، على النحو الذي يعزز من دور القطاع المالي غير المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي ضمن رؤية الحكومة المصرية لزيادته عبر مساهمة أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

يأتي هذا اللقاء في إطار حرص الهيئة على تعزيز التواصل مع كافة الأطراف الفاعلة في مجتمع الأعمال والتعرف على رؤية الهيئة لتطوير القطاع المالي غير المصرفي، الجهود الرامية لتحسين بيئة ممارسة الأعمال ورفع كفاءة الأسواق بما يدعم النمو الاقتصادي حيث تم استعراض الجهود التي قامت بها الهيئة بهدف تنمية الأسواق وزيادة معدلات النمو لكافة الأنشطة المالية غير المصرفية موضحا أهم التعديلات التي قامت بها الهيئة، ومنها تطوير وتحديث قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية والتي استحدثت إمكانية القيد المؤقت لأسهم الشركات ،كما سمحت تعديلات قواعد القيد بقيد أسهم الشركات ذات الأحجام الكبيرة حديثة التأسيس والتي لم تصدر قوائم مالية عن سنتين ماليتين بالقيد المؤقت على أن يتم استيفاء الطرح من خلال زيادة رأس المال عن طريق الاكتتاب العام وكذلك السماح للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة الاستحواذ على شركات غير مقيدة دون أن تستوفي الشركات غير المقيدة محل الاستحواذ كافة معايير ومتطلبات القيد، بهدف تحفيز عمليات الاستحواذ التي تساعد الشركات على تنمية وتطوير وزيادة حجم أعمالها، وذلك

حرصا من الهيئة على تنمية الأسواق مع التأكيد على ضرورة حماية حقوق المتعاملين ، وصغار المساهمين، مؤكداً أن ما تم من تطوير على قواعد القيد ما هو إلا البداية لتيسير وصول الشركات للتمويل اللازم للنمو وتوفير الوظائف.

- **تفعيلاً لمنهجية تدرج الإجراءات الرقابية: منع استفادة عملاء من آلية التداول الإلكتروني فقط لحين فحص المخالفات المنسوبة إليهم**

استكمالاً لتفعيل النهج الذي تتبناه وتنفذه الهيئة العامة للرقابة المالية بهدف تنمية الأسوق المالية غير المصرفية والحفاظ على استقرارها، وهو تدرج الإجراءات الرقابية لمعالجة مخالفات التداول وإزالة أثرها حفاظاً على استقرار وسلامة الأسواق بموجب أحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية، فقد تقرر وقف استفادة بعض العملاء من استخدام آلية التعامل من خلال شبكة المعلومات الدولية واقتصار تعاملهم على إصدار أوامر البيع والشراء لشركات السمسرة في ضوء الضوابط الأخرى المنظمة لذلك.

جاء ذلك في إطار اضطلاع الهيئة بدورها في الحفاظ على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية ومراقبة سوق رأس المال للتأكد من سلامة التعاملات وأنها غير مشوبة بمخالفات للتداول وبالأخص المخالفات المرتبطة بالباب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال الصادر بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وحيث رصدت الهيئة قيام مجموعة من العملاء بالتعامل علي أوراق مالية من خلال استخدام شبكة المعلومات الدولية (ما يسمى: تداول الإنترنت / E-Trade) بطريقة ثبت منها إلكترونياً ارتباط المتعاملين في تعاملاتهم مما يعد مخالفاً لأحكام قانون سوق رأس المال.

- **الرقابة المالية تقر ضوابط جديدة لاحتساب (الإهلاك الكلي) في وثائق تأمين السيارات التكميلي لحماية حقوق حملة الوثائق**

أقرت الهيئة العامة للرقابة المالية ضوابط جديدة لتنظيم عملية احتساب (الإهلاك الكلي) في وثائق تأمين السيارات التكميلي لحماية حقوق حملة الوثائق، حيث شددت الضوابط على أنه لا يجوز اعتبار السيارة محل التأمين هلاك كلي إلا في حالة تجاوز تكلفة الإصلاح للسيارة بموجب مقايسة الإصلاح المعتمدة نسبة 50% من مبلغ التأمين المنصوص عليه في الوثيقة.

جاء ذلك في ضوء ما تبين للهيئة من قيام بعض شركات التأمين باعتبار السيارة هلاك كلي في الحالات التي تقل تكلفة الإصلاح فيها عن 50% من قيمة مبلغ التأمين وهو ما يخالف الأعراف التأمينية والأسس الفنية المستقرة والمعمول بها

بالسوق المصري، وكذا قيام بعض الشركات بخصم نسبة تحمل قدرها 25% من قيمة الوسائد الهوائية (الايرباج ومشتملاته) في حالات الإهلاك الكلي للسيارات دون مبرر أو سند فني لذلك، وهو ما ترتب عليه تزايد عدد شكاوى العملاء المقدمة للهيئة في الآونة الأخيرة، الأمر الذى تطلب معه ضرورة التدخل الرقابي لإقرار عدد من الضوابط لمواجهة هذه الممارسات ذلك لحماية حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها

- **الرقابة المالية تجري تعديلات بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل العقاري**

أصدرت الهيئة قرار يقضي بزيادة قيمة قسط التمويل العقاري ليصبح 50% من إجمالي دخل طالب التمويل العقاري بدلاً من 35% و40% للفئات ذات الدخول المختلفة، وذلك سعياً لزيادة قاعدة المستفيدين من التمويل العقاري بموجب زيادة الحد الائتماني المسموح به و ذلك ادراكاً من الهيئة للآثار المترتبة على المتغيرات الاقتصادية المختلفة وخاصة معدل التضخم، مما تطلب ضرورة تطوير القواعد المنظمة لممارسة الأنشطة المالية غير المصرفية لضمان استمرارية دورها الهام في مساعدة الأفراد والمؤسسات على تلبية احتياجاتهم التمويلية والاستثمارية.

استهدف القرار مواجهة التحديات والمعوقات التي تواجه نشاط التمويل العقاري عبر تقديم الحلول والتعديلات التي تتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والمالية التي تطرأ على كافة الأسواق المالية غير المصرفية و تفاعلا مع المتغيرات الاقتصادية في الأسواق لمواجهة آثار ارتفاع معدل التضخم حيث تستهدف الهيئة إتاحة التمويل للفئات متوسطة الدخل في إطار خطة الدولة للشمول المالي.

- **رئيس الوزراء يصدر قراراً بتعديل معايير المحاسبة المصرية لمعالجة آثار التغير في سعر الصرف**

رحبت الهيئة بصدور القرار الوزاري الذي يقضى بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية والخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وذلك على نتائج أعمال الشركات، بوضع معالجات محاسبية اختيارية ومؤقتة للتعامل مع الآثار المترتبة على القرار الاقتصادي الاستثنائي المتعلق بتحريك سعر الصرف.

تدور فلسفة أحد هذه المعالجات المحاسبية حول تمكين الشركات التي اقتنت أصولاً بعملات أجنبية قبل تحركات سعر الصرف غير الاعتيادية مما يحد من خسائر فروق العملة على تلك الأصول وتسجيلها بقوائمها المالية في الأصول، وذلك للتخفيف من حدة أثر فروق سعر الصرف على نتائج أعمالها السنوية ومؤشراتها المالية.

كانت الهيئة العامة للرقابة المالية قد تقدمت بمقترح بتعديل معايير المحاسبة المصرية لرئيس مجلس الوزراء حول كيفية التعامل مع الآثار المترتبة على تحريك أسعار صرف العملات الأجنبية بما يسمح للشركات التي لديها التزامات قائمة بالعملة الأجنبية مرتبطة بأصول مقتناه قبل تحريك سعر الصرف ولازالت موجودة وتعمل بالمنشأة الاعتراف بفروق العملة وإعادة تقيمها، بالتوازي مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة بكل دول العالم، مما أدى إلى مزيج من ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، واضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن، بالإضافة إلى تقلبات الأسواق المالية في الدول الناشئة، مما نتج عنه حدوث ضغوط تضخمية أثرت على اقتصاديات الكثير من الدول ومنها مصر.

- **الرقابة المالية تطلق تحذير بشأن ما تم رصده مؤخراً من ترويج وتوجيه دعوات للتعامل في أدوات ومنتجات مالية بالمخالفة للقانون المصري وتعرض المتعاملين فيها لمخاطر جسيمة**

حذرت الهيئة من الانسياق وراء دعوات من قبل بعض الأفراد والجهات عبر صفحات ومنصات إلكترونية للاستثمار في أدوات ومنتجات مالية بالمخالفة للقانون المصري، وتعرض المتعاملين فيها لمخاطر جسيمة، وتضعهم تحت طائلة المسائلة القانونية.ومن ضمن الأدوات التي تلاحظ للهيئة مؤخراً الترويج لها من خلال عدة منصات الكترونية دعوة المواطنين للاستثمار وتلقي أموال بغرض استثمارها، وهو ما دفع الهيئة العامة للرقابة المالية بإطلاق تحذيراً للمواطنين بشأن مخاطر المشاركة في دعوات بعض الجهات غير المرخص لها بتلقي أموال بغرض الاستثمار، لما لذلك من أضرار بالغة جراء حالات نصب أو احتيال قد يتعرضوا لها دون وجود جهة رقابية تحمي وتضمن حقوقهم.

يأتي ذلك الجهد التوعوي من قبل الهيئة في إطار حرصها على رفع مستويات الوعي والمعرفة المالية اللازمة لكافة المواطنين لمساعدتهم في بناء قرار استثماري سليم، وتفعيلاً لأحد أدوارها الرئيسية بالعمل على اتخاذ كل ما يلزم لتوازن حقوق كافة الأطراف المتعاملة في الأسواق المالية غير المصرفية.لذا فإن الهيئة تهيب بكافة المتعاملين داخل السوق المصري بضرورة توخي الحذر الشديد وعدم الانجراف وراء هذه الدعوات أملاً في ربح سريع، وتؤكد أن من يقوم بالإعلان والترويج لهذا النوع من الاستثمار غير المرخص يضعه تحت طائلة المسئولية القانونية أمام الجهات المختصة، بالإضافة إلى عدة أدوات أخرى يتم الترويج لها بالمخالفة للقانون المصري مثل العملات الافتراضية المشفرة و التي تسبب مخاطر عالية إضافة إلى استخدامها في الجرائم المالية والقرصنة الإلكترونية، وافتقارها أي غطاء مادي يضمن استقرارها وحماية المتعاملين فيها، وتعرض مستخدميها للاحتيال والمسائلة القانونية و كذا حذرت من تداول العملات الأجنبية (الفوركس) و ما تم رصده دعوات للاستثمار في تداول العملات الأجنبية أو التداول في الفوركس .

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل متناهى الصغر؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B 136 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: research@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg